

عمومية يوم الخميس 5 ماي على الساعة 4 زوالاً، تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1- مشروع قانون رقم 19.10 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الحسن الثاني للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بالقطاع العمومي للصحة، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

2- مشروع قانون رقم 30.05 يتعلق بنقل البضائع الخطيرة عبر الطرق، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

3- مشروع قانون رقم 14.08 يتعلق ببيع السمك بالجملة، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

4- مشروع قانون رقم 15.09 يتعلق بتدابير الحماية التجارية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

5- مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 44 من الظهير الشريف رقم 1.02.296 الصادر في 25 من رجب 1423 الموافق لأكتوبر 2002 بتنفيذ القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

وكذلك الدراسة والتصويت على بعض النصوص التشريعية الأخرى فور انتهاء اللجان المختصة من دراستها.

بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 3 ماي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 26 سؤالاً؛
- عدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 9 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

فيما يتعلق بما جاء على لسان السيد الأمين العام لأنه ما اعطناشي المسائل كيف ما هي، لأن توصلنا احنا اليوم في الفريق أنه السيد رئيس مجلس المستشارين توصل بواحد الرسالة ديال احتجاج حول ما وقع في الجلسة السابقة، الله يخليك خليني نكمل، خليني نكمل...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، السيد الرئيس الله يخليك

المستشار السيد إدريس الراضي:

خليني نكمل مخارجش عن الموضوع، دابا غير بغيتي تحبسني، هذه راه رسالة جات لكم، خليني نكمل...

محضر الجلسة رقم 753

التاريخ: الثلاثاء 29 جادى الأولى 1432 (03 ماي 2011)

الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو أدبا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الرابعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد شيخ أحمدو أدبا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمت،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أدعو المجلس الموقر لتلاوة فاتحة على ضحايا العمل الإجرامي الممحي الذي استهدف أبرياء بمقهي أركانة بمدينة مراكش، سائلين الله عز وجل أن يشمل الضحايا بالرحمة والمغفرة والرضوان، ويلهم ذومهم الصبر والسلوان، وينعم على المصابين بالشفاء العاجل.

الجميع وقوفاً:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم،

مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم،

صراطك الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

أمين، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

السيد رئيس الجلسة:

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية أحيط المجلس الموقر أن مجلس المستشارين سيعقد جلسة

الصورة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الآن الكلمة لفريق التجمع الدستوري في إطار طلب الإحاطة. الله يخليكم السادة المستشارين التزموا بمقتضيات النظام الداخلي راه واضحة. تفضل رئيس فريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

تلقي الرأي العام الوطني بكافة حساسياته وأطيافه وشرائحه المجتمعية باستياء عارم نبأ التفجير الإرهابي الجبان الذي طال مقهى أركانة براكش. ونؤكد داخل فريق التجمع الموحد بأن هذا الاعتداء الإجرامي الغادر الذي استهدف مواطنين مغاربة وسياح ضيوف بلادنا، يضرب في العمق حق الحياة الذي يعتبر من أسمى الحقوق الذي تدافع عنه كافة الأديان الساوية، ومعها كافة شعوب العالم.

إن الجهة المدبرة لهذا الفعل الإرهابي تستهدف إعاقة التقدم السياسي والاقتصادي الذي تعرفه المملكة المغربية، التي فتحت النقاش العمومي الواسع الدائر حول الإصلاحات السياسية والدستورية، وتستههدف أيضا ضرب استقرار المغرب، كما تستهدف كذلك إرباك الوضع الاقتصادي المتميز ببلادنا. هاته الجهة أو الجهات المدبرة قد تعتبر أن النموذج المغربي في إنجاز إصلاح دستوري وديمقراطي هادئ وحقيقي مقلق بالنسبة لها، وبالتالي تبحث عن إفشاله بكل الوسائل، ومن بينها الإرهاب.

السيد الرئيس،

المملكة المغربية قوية باختياراتها، قوية بإصلاحاتها السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية، والتي فتحتها على جميع الواجحات، وتفجيرات مراكش لن تضعف قوتها في السير على درب هذا الإصلاح الشامل في سبيل إرساء هذا النموذج المغربي الذي اعترف به العالم بأسره. فعلى بلادنا مباشرة تحقيق شامل، هادف وشفاف وفعال للوقوف على حقيقة هؤلاء المجرمين بما تقتضيه من الصرامة الضرورية في إطار احترام القانون، وكذلك وجب تعزيز القدرة الإستباقية الأمنية من أجل استشراف مثل هذه الأحداث.

السيد الرئيس، نقول لهؤلاء وللعالم أجمع، سنستمر في بناء بلادنا على أساس دولة معاصرة ومسيرة للتطور الذي يعرفه العالم باستمرار، سنواصل بناء شراكتنا وعلاقتنا المتميزة مع أوروبا وأمريكا والدول الآسيوية وكافة الدول الشقيقة والصديقة، سنواصل إنجاز أورشنا وإصلاحاتنا بثبات وهدوء وبوتيرة أكبر، حيث سيبقى المغرب آمنا ومستقرا ومزدهرا رغم كيد

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس الله يخليك، السيد الرئيس احترم الرئاسة، هناك نظام داخلي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

راه مخارجش على الموضوع، مخارجش على الموضوع، أش تقول فيها السيد الوزير؟ تقول خص لجنة ديال تقصي الحقائق بخصوص المحسوبة والزبونية، لجنة ديال تقصي الحقائق خصنا الأغلبية، خصنا الإخوة كلهم يتضامنوا معنا...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، بلاني السيد الرئيس، الله يخليك احترم الرئاسة، واحترم الرئاسة راه كين النظام الداخلي، كين قوانين خصنا نضبط لها، الله يخليك، شكرا السيد الرئيس، الله يخليك، الرسائل تتوصل بها، شكرا السيد الرئيس.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بسبع طلبات إحاطة، الكلمة الآن لفريق التجمع الدستوري الموحد، تفضل السيد الرئيس في إطار طلب الإحاطة، تفضل. في إطار التسيير؟ تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

أتمس سعة صدركم، كما أتمس سعة صدر السيدات والسادة المستشارين. أنا هاذ نقطة نظام تتعلق بما تعرضت له...

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا السيد المستشار المحترم، الله يخليك.. واش في إطار التسيير؟ لا، لا، الله يخليك، واش في إطار التسيير؟ تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

أنا غير بغيت نبلغ الأخوات والإخوان أنه يوم الأربعاء المتصرم منعت من ولوج مقر ولاية الدار البيضاء... وخليني نكمل.

السيد رئيس الجلسة:

يضر في إطار القانون، لا، لا اسمح لي، الله يخليك، لا السيد المستشار، الله يجازيك بخير، راه كين قانون، خصنا نحترمه، التزموا الله يخليك، لا، لا ما عندها علاقة بالجلسة، نقطة نظام واضحة.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

السيد العامل المسؤول عن الشؤون العامة أعطى التعليقات ديالو باش ما ندخلش للولاية، بدليل أنه كين جلسة، إذا كان صاحب الجلالة فتح ورش الإصلاحات السياسية والدستورية ببلادنا، فهناك من يخذش هذه

وحقوق الإنسان، وهي قيم وخيارات إستراتيجية، واصلت بلادنا تعميقها في ظل القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي توجت بإصلاحات حقوقية وسياسية وأوراش تنموية شاملة، جعلت بلادنا تتطلع في المستقبل القريب إلى إصلاح دستوري عميق وبناء جموي متميز وتحسين متين للوحدة الترابية الوطنية الراضية، وتلكم ميزات جعلت المغرب شريكا إستراتيجيا في العالم الجديد، ورائدا في الإصلاح والتغيير، وبالتالي جعلته محط حقد الحاقدين ومكر الماكزين ومصدر إزعاج لخصوم المغرب وأوكر الإرهابيين التي ما فتئت بلادنا تسف مؤامرتهم وتبطل محاولتهم الساعية لثي المغرب عن مساره المتميز.

في هذا الإطار، إذ نحبي حكمة السلطات المغربية في تعاملها مع هذا العمل الإرهابي الفظيع باحترافية ووفق القانون، فإننا ندعو إلى الضرب بقوة على يدي كل من سستبت التحقيقات تورطهم في تخطيط وتنفيذ هذا الفعل الشنيع، مع دعواتنا إلى كل مكونات الأمة إلى المزيد من التعبئة لصد كل المحاولات الرامية إلى المساس بهيئة الدولة وأمن المغاربة وعرقلة المسيرة الإصلاحية التي يقودها جلالة الملك، وتنخرط فيها كافة مكونات الأمة، داعين أيضا كافة السلطات إلى تعزيز المقاربة الوقائية والاستباقية في مختلف المرافق العمومية.

عاش المغرب آمنا مطمئنا، والخزي والعار لفلول الإرهاب الجبناء. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار مسطرة الإحاطات، أتدخل باسم فريق التحالف الاشتراكي لأعبر أولا عن إدانتنا القوية للتفجير الإرهابي الذي استهدف مدينة مراكش، وعبرها استهداف بلدنا وأمنها واستقرارها، كما أعبر عن مواساتنا لأسر الضحايا من مغاربة وأجانب وإشادتنا بمبادرة جلالة الملك بزيارة مكان الحادث المؤلم، هذه الزيارة التي رفعت معنويات آلاف العاملين بساحة جامع الفنا، ضحايا هذه الجريمة البشعة، ومعنويات مجموع الشعب المغربي، ودعمت مسار عودة السير الحياتي في القلب النابض لمدينة مراكش والسياحة الوطنية.

مرة أخرى، أيها السيدات والسادة، تستهدف بلادنا ويستهدف استقرارها، ويستهدف مسارها السياسي المتميز، وتستهدف واحدة من ركائز حياتنا الاقتصادية، ويستهدف في نهاية المطاف القوت اليومي لعشرات بل ومئات الآلاف من المغاربة.

الكائدين ودسائس المتآمرين على وحدته واستقراره.

نقول لهم أيضا، إن المغرب سيبقى دائما بهذا البناء الديمقراطي وهذه الإصلاحات العميقة فخورا بعلاقاته المتميزة مع أصدقائه وشركائه مع باقي دول المعمور.

وأخيرا وليس آخرا، لا يسعنا إلا أن نحبي قرارات مجلس الأمن وشركائنا الأوروبيين والأمريكيين وكافة الدول الشقيقة والصديقة التي ساندتنا مساندة مطلقة في هذه المحنة، التي لن تكون إلا عابرة إن شاء الله. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

مرة أخرى تعود فلول الإرهاب لتضرب بلادنا من خلال العملية التفجيرية التي تعرضت لها مقهى أركانة بمدينة مراكش يوم الخميس الماضي، والتي أودت بحياة أبرياء وخلفت جرحى ومصابين من مختلف الجنسيات. عملية إجرامية عادت لتذكر المغاربة بضربات إرهابية كانت بلادنا عرضة لها على مدى العقدين السابقين.

وفي هذا السياق، إذ نجدد كفرق حركي تعازينا الصادقة لعائلات ضحايا هذا الفعل الإجرامي والهمجي، ومواساتنا للجرحى والمصابين، فإننا نؤكد مرة أخرى إدانتنا الشديدة لهذا العمل الإرهابي الشنيع، وانخرطنا المتواصل في مقاومة كل أشكال الإرهاب أيا كان مصدره ومهما كانت فلسفته.

وبهذه المناسبة الأليمة، نود كذلك أن نؤكد أن المغرب، الذي يعرف من أين أتى وإلى أين يسير، لن يقف مكتوف الأيدي أمام عصابات إرهابية وإجرامية، تستهدف أمن واستقرار بلد عظيم من حجم المملكة المغربية، التي شكلت وستظل منارة للتسامح والتعايش بين الأديان السواوية وبين الثقافات والحضارات المتنوعة، وأرضا للمحبة والسلام في ظل إمارة المؤمنين كضامن للأمن الروحي لكافة المغاربة ولضيوف هذا البلد الأمين.

كما نود كذلك أن نقول لهؤلاء الإرهابيين الجبناء أعداء الحياة، إن رسالتكم المقيتة، والتي استهدفت مدينة التسامح ومعلمة السياحة العالمية والإصلاح البنوي الذي يعرفه المغرب، لم ولن تحقق أهدافها الخبيثة، لأن المغرب، بالتلاحم الدائم والخالد بين عرشه وشعبه، ماض في كتابة تاريخه المتميز وصناعة مستقبله الآمن والمتقدم بصيرورة إصلاحية مقدمة ومتلاحقة، ميزته وتميزه في مناخ إقليمي وجموي ودولي محكوم بالتوترات والصراعات من أجل تطوعات حققها المغرب من استقلاله كبلد للمؤسسات

وإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وهذه المناسبة الأليمة نجدد اليوم قبل الغد إدانتنا المطلقة لهذا العمل الإرهابي المرفوض، ومعربين لكافة أسر الضحايا عن صادق تعازينا ومواساتنا، مع متمنياتنا بالشفاء العاجل لكل الجرحى، ومعترين بالزيارة الملكية السامية لموقع الاعتداء الآثم ولجرحى الضحايا، تلك الزيارة التي لها دلالتها لكل من يهيم الأمر، وتؤكد التفاف جميع مكونات وطننا، من هيئات سياسية ومركزيات نقابية ومنظمات حقوقية ومجتمع مدني، حول صيانة وحدتنا وأمننا واستقرارنا، مع الإصرار كل الإصرار على مواصلة مسيرة أوراش الإصلاح الدستورية والسياسية من وراء جلالة الملك.

السيد الرئيس،

إن هذه العملية الإرهابية الجبانة التي كان من بين أهدافها زعزعة استقرار البلاد وضرب مقوماتها السياحية والاقتصادية وفرمة الأوراش الإصلاحية لن تثبتنا، حكومة وشعبا، من تعبئة كل طاقتنا لضمان مواصلة تقدم بلادنا دون تأثر بما حدث على مواصلة جميع الأوراش ومن ضمنها دعم جميع النظاهرات العلمية والفكرية التي كانت مبرجة قبل الحادث بمدينة مراكش، ومن ضمنها على سبيل المثال لا الحصر المؤتمر الدولي حول التقريب ما بين الحضارات المقرر احتضانها بين 18 و 22 من الشهر الجاري من طرف هيئة المهندسين الطبوغرافيين بالمغرب، بتنسيق مع الفيدرالية الدولية للمهندسين، تلك المنظمة التي تملك في رصيدها أزيد من قرن و 34 سنة، هذا المؤتمر الذي يعتبر الاختيار الأول بعد حادث أركانة الأليم لتعزيز صورة بلادنا أمام 100 دولة مشاركة، يمثلهم ما يزيد عن 2000 مهندس ومهندسة، ويحملون شعارا له مدلول في مواجعة كل ألوان الإرهاب، فكرا كان أو إجراميا.

وباعتبار أن نجاح مثل هذه النظاهرات في هذا الطرف بالذات، وتعبئة كل الوسائل لتحقيق نجاحه ضرورة لتأكيد على أن هذا الحادث عابر ولن يؤثر أبدا، كما لم تؤثر الضربات السابقة في اختياراتنا الإصلاحية الإستراتيجية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو إعلامية، وذلك من خلال تعزيز وصيانة جميع المكتسبات ودعمها وخاصة في مجال حرية التعبير والرأي، والحرص على التطبيق السليم لجوهر القانون، هذه الأوراش التي نعتبر تسريع وتيرتها تحقيقا لقوة إضافية لمناعة بلادنا الجمعية وتحصينها من كل ألوان التطرف والإرهاب من أي جهة كانت لتعزيز لحة المجتمع التي تأكدت مرة أخرى من خلال الإجماع الوطني لاستنكار العمليات الإرهابية.

وإن الفريق الاستقلالي يدعو جميع مكونات الشعب المغربي للمزيد من التضامن والتآزر ودعم الجبهة الداخلية لمواجهة كافة التحديات والمؤامرات التي من شأنها أن تمس مسيرتنا النضالية حول الرقي والازدهار لمشروع دول الحق والقانون.

وشكرا وأستسمح السيد الرئيس.

وكما واجه الشعب المغربي بصفوف متراسة وبشكل موحد التفجيرات الإرهابية في 16 ماي 2003 والمحاولات المتواصلة لمس بأمن الوطن، وكما واجهت الأجهزة الأمنية المختلفة كل المحاولات السابقة بعملها الدؤوب لتعقب الخلايا الإرهابية وتفكيكها لحماية الوطن، وهو عمل تقدره وننوه به وندعمه ونستحضره بقوة في هذه الظروف الصعبة، أقول كما واجهنا شعبا ودولة كل هذه المحاولات، فإننا اليوم وبنفس الروح الوطنية وبنفس الحرص على حماية أمن وطننا واستقراره، نواجه هذه الجريمة الإرهابية الجديدة بقوة وعزيمة وتلاحم.

وفي هذا الإطار، نبه في فريق التحالف الاشتراكي إلى خطورة بعض الخطابات التي تروج هذه الأيام، والتي تشكك في بعض أجهزة الدولة، الأمنية بالخصوص، في الوقت التي تحتاج فيه هذه الأجهزة إلى الدعم والمساندة في عملها الذي لا نشك في جديته بتعقب المجرمين والكشف عن مدبري هذه الجريمة الشنيعة.

إن خطاب التشكيك الذي تروجه بعض الجهات، وتوزيع الاتهامات الجبانة حتى دون أن يبدأ التحقيق، يعيدنا إلى الأجواء التي أعقبت التفجيرات الإرهابية ل 16 ماي 2003، وهو خطاب خطير على أمن البلاد واستقرارها. واعتبارا لهذه الخطورة، فينبغي مواجعة هذا الخطاب بقوة القانون والشفافية وإخبار الرأي العام بكل الملابسات والمعطيات حين توفرها تنفيذا لتوجيهات جلالة الملك الواضحة بهذا الخصوص.

ونؤكد من جهة أخرى أن المغرب، بفضل مساره السياسي المتميز ونضج قيادته وفاعليه السياسيين الأساسيين، مستمر في مساره الإصلاحي ولن يتنيه عن ذلك هذا الحدث الإرهابي مهما كانت خطورته وحجمه الذي لا نستئين به، نؤكد أن الشعب موحد ضد الإرهاب ومع مواصلة الإصلاح في ظل الاستقرار والأمن.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

إن بلادنا، وكما يعلم الجميع، قد عرفت أخيرا أحداثا أليمة وأعمالا إرهابية همجية ومتوحشة، استهدفت مدينة مراكش التي تعد القلب النابض للسياحة، وذلك عن طريق اختيار المكان والزمان بدقة من طرف الإرهابيين، في فترة تعرف فيها بلادنا إصلاحات دستورية وسياسية عميقة، وتعد فريدة من نوعها في العالمين العربي والإفريقي، وموضوع إعجاب وتقدير من المنتظم الدولي.

الديمقراطي والبناء المؤسساتي التي سيكون خير محسن لمكاسبنا الوطنية وصام الأمان لوحدتنا والضمانة الكبرى لاستقرار وازدهار بلادنا.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد مصطفى الرداد:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة تتعلق بمشاكل التقسيم الإداري ببلادنا، وما يترتب عنها من انعكاسات اجتماعية وخدمانية وأمنية مرتبطة باستمرار اعتماد على المقاربات التي تغلب الهاجس الأمني والسياسي بعيدا عن اعتماد معايير موضوعية وتنموية تركز على البعد التشاركي وتستحضر اختيارات ممثلي السكان الذين لهم الحق في اختيار أية جماعة ينضمون إليها، وتحديد انتمائهم الحضري، وهو حق يكفله الدستور المغربي، كما تكفله كل المواثيق الدولية التي يتعهد المغرب بالالتزام بها.

في هذا الإطار، نود، السيد الرئيس، باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن نتوقف على مثال صارخ، وتثير هنا المشاكل التي تعيشها ساكنة حي كيش الوداية الناتجة عن التقسيم الترابي الذي تم اعتماده بمناسبة الانتخابات الجماعية 2009، حيث تم إلحاق حي كيش الوداية بعمالة الصخيرات تمارة بعد أن كانت تابعة لعمالة الرباط، في إغفال تام لخصوصية هذا الحي الاجتماعي التي أسس أصلا لاستيعاب الأطر الموظفين المشتغلين بالإدارات العمومية بالرباط والذين كونوا منذ البداية تعاوانيات سكنية.
السيد الرئيس،

إن هذه الوضعية المقلقة التي تعيشها ساكنة حي كيش الوداية، وما سببه إلحاقها إداريا بعمالة الصخيرات تمارة، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها الاجتماعية، هنا ترتبت عنه مشاكل نفسية واجتماعية، إضافة إليها المشاكل المرتبطة بتراجع جودة الخدمات، من نظافة، تعليم، نقل، أمن، جودة الحياة، طرق، المجال الأخضر، إن كان يتطلب تدخلا عاجلا ومنصفا لإعادة ضم حي كيش الوداية لمدينة الرباط، للمجلس الجماعي للمدينة، سبق للمجلس الجماعي أن صادق على إعادة ضم الحي المذكور لمدينة الرباط، فإنه بالمناسبة لم يعد مسموحا في مغرب اليوم الاستمرار في اعتماد مقاربات يطفى عليها أي هاجس بدل الاعتبارات الموضوعية التنموية الكفيلة بإشراك المعنيين بالأمر.

السيد الرئيس،

سننتقل إلى موضوع آخر ذو أهمية قصوى، يتجلى في الواقع الصادم الذي تعيشه العديد من المراكز الاستشفائية التي تنعدم فيها الشروط الدنيا، ونخص على سبيل المثال واقع المركز الاستشفائي الجهوي لبني ملال

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أتدخل باسم الفريق الاشتراكي من أجل التعبير عن بالغ التنديد والإدانة للعمل الإرهابي الشنيع الذي تم تديره بخسة وخبث ضد بلادنا، في قلب عاصمتها السياحية والتاريخية مراكش العزيزة، والذي أودى بحياة عدد من المواطنين الأبرياء، الذين اختلطت دماؤهم بدماء ضيوف المغرب من عدة جنسيات، وأدى إلى إصابة العديد منهم بجروح متفاوتة الخطورة.

وإني إذ أقف إجلالا لأرواح الشهداء والضحايا، مغاربة وأجانب، معزيا عائلاتهم ومتضامنا مع الجرحى والمصابين، فإني أعتبر باسم الفريق الاشتراكي أن هذا العمل الإرهابي الجبان، جاء في ظرفية تتميز بالتعبئة الشعبية والإرادة الرسمية لتحقيق إصلاحات سياسية ودستورية متقدمة، وذلك بهدف إخمادها والرجوع ببلادنا إلى الوراء.

وإننا في الفريق الاشتراكي لنعتز بالتعليمات الصارمة التي أعطاها صاحب الجلالة من أجل تكثيف الجهد لكشف كل الحقيقة للشعب المغربي حول الأيدي التي كانت وراء اقتراح هذه الجريمة البشعة، وإسراع جلالته إلى زيارة موقع الجريمة والوقوف على سير التحريات، كما أننا نحبي سرعة تدخل السلطات المحلية والمسؤولين الأمنيين ورجال الوقاية المدنية والطاقم الطبي من أجل إسعاف الضحايا في الوقت المناسب وطمأننة المواطنين.

وأحبي من هذا المنبر سرعة الإدانة الشعبية لهذا العمل الإرهابي المقيت، ورفض الخضوع لابتزاز الإرهابيين، وأنوه في نفس الصدد بالزيارة التي قام بها الفريق الاشتراكي لمكان الحادث كتعبير عن الاستعداد لمجابهة كل المخاطر التي تهدد أمن واستقرار مغربنا الحبيب.

وفي هذا الإطار، فإني أرى أن أفضل رد على هذه الجريمة الإرهابية الخسيسة هو الاستمرار في نهج الإصلاحات الدستورية التي أقرها الخطاب الملكي ليوم 9 مارس، بل وتسريعها وتعزيزها بإجراءات إصلاحية عاجلة، تعزز الثقة وتلقن درسا ديمقراطيا بليغا لأعداء وطننا الذين يقصدون عبر ضرب مراكش النيل من السياحة الوطنية والمس بالاقتصاد الوطني.

إننا بالقدر الذي نلح فيه على الضرب القوي على أيدي مرتكبي مجزرة مراكش الإرهابية، والجهات التي تقف وراءها ممها كانت وكان مصدرها، فإننا نلح على ضرورة اتخاذ كل الإجراءات الاحترازية الأمنية والتقنية لاستباق كل العمليات التي تمس بأمننا وسلامة وطننا، لكننا نؤكد أن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب وتيرة التنمية ببلادنا ومسار الإصلاح

الدولة إلى لجم حق التعبير والرأي وفبركة المحاكمات الصورية، فكفى من الاستهتار بسمة الوطن.

إن الإجراءات التي تم اتخاذها في حق مدير جريدة المساء لا تستند على أي أساس قانوني، وكل المؤاخذات ارتكزت على قضايا النشر، مما يعني أن الأمر يتعلق بممارسة الرأي والصحافة، وهو ما لا يعطي الحق للنيابة بإصدار أمر الاعتقال أو إغلاق الحدود في وجهه ومتابعته بمقتضيات القانون الجنائي بدل قانون الصحافة.

إن هذه الإجراءات - للأسف - تعد تراجعاً وعودة إلى الوراء، في الوقت الذي ينتظر فيه الشعب المغربي إصلاحات عميقة لقانون الصحافة، والالتزام باحترام القوانين والمؤسسات من قبل كل الأطراف.

إن الرد الحقيقي على الإرهاب والإرهابيين وكل القوى المحافظة هو توسيع مجال الحريات الجماعية والفردية وإعطاء صلاحيات جديدة للبرلمان لتشمل حق مراقبة ومساءلة الأجهزة الأمنية والعسكرية، في إطار الحكامة الأمنية، فالإرهاب لا يهرب الشعب المغربي، والقمع والتضييق على الحريات لن يثنيه عن مواصلة مسيرة التغيير والإصلاح ومحاسبة ومحكمة كل الفاسدين والمستفيدين من رخص الصيد في أعالي البحار ولوحات الإشهار...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 21 سؤالا، 3 منها آنية موجهة لقطاع التشغيل، و18 سؤالا عاديا موجهة لقطاعات: التشغيل، الإسكان، التربية الوطنية، الصناعة والتجارة، الشؤون الاقتصادية والعمامة، تحديد القطاعات العامة، الماء والبيئة، التجهيز والنقل.

وألتمس مرة أخرى من السيدات والسادة المستشارين الالتزام التام والدقيق بالوقت.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالأسئلة الموجهة إلى قطاع التشغيل والتكوين، والسؤال الآتي الأول حول سياسة التشغيل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان عثمان:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

يعتبر التشغيل قطاعا هاما وحيويا ويلعب دور محوري في تفعيل دينامية الاقتصاد الوطني وإرساء دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد جاء في التصريح الحكومي أن خلق مناصب شغل جديدة يعد هدفا رئيسيا للحكومة التي ستبذل كل الجهود لفتح أبواب الأمل أمام الشباب

الذي عرف مؤخرا وقفة احتجاجية من طرف الأطر الطبية التي خرجت لتفجر الواقع المأساوي الذي يتخبط فيه المستشفى الجهوي، الذي وصفته هذه الأطر بالمعتقل وليس بالمستشفى، لينضاف إلى المشاكل التي يعرفها المستشفى الإقليمي لأزيلال الذي غادره طاقم طبي صيني من مختلف التخصصات دون تعويضه منذ أكثر من 3 أشهر.

أمام هذه الأوضاع والمشاكل الاجتماعية المتنوعة، ندعو في فريق الأصالة والمعاصرة إلى ضرورة التدخل العاجل للحد من الاستهتار بمصالح وحاجيات المواطنين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار المادة 128 من القانون الداخلي، أحيطكم علما أن أمراء الدم الإرهابيين القتلة تسللوا في غفوة من الجميع يوم الخميس 28 أبريل 2011 ليقتروا جريمة نكراء في ساحة الفناء، بما ترمز إليه من تراث ثقافي مصنف عالميا ومركزا سياحيا بامتياز، مخلفين وراءهم 16 قتيلا و23 جريحا، مواطنين مغاربة وأجانب.

فأي كانت الجهة التي تقف وراء هذا العمل الإجرامي الجبان، والهادف إلى زعزعة استقرار المغرب، والمس بأمنه وطمأنينته، وضرب أحد القطاعات الإستراتيجية في النموذج الاقتصادي المغربي، بحيث تعتبر السياحة المصدر الثاني للعملة الصعبة بالمغرب. نعم لقد كانت الضريبة مؤلمة، وفي أماكن حساسة، وظرفية صعبة، لكنها لم تحقق ولن تحقق المراد منها، ومع ذلك لا بد من القول بأن المغرب بحاجة إلى تحديث خطته الأمنية وبنيتها الاستخباراتية ووسائله اللوجيستكية لحماية أمن البلاد وسلامة العباد، فعلى هذه الأرض ما يستحق الحياة. ولذلك، فإننا ندين بشدة هذه العمليات الإرهابية.

إن الرد الحقيقي على الإرهاب والإرهابيين، كيفما كان موقعهم والجهات التي تقف وراءهم داخليا وخارجيا، هو الاستمرار في مسلسل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبناء مؤسسات قوية قادرة على مواكبة ومصاحبة الأوراش التنموية الكبرى التي تشهدها بلادنا في مختلف المجالات الطاقية والفلاحية والصناعية واللوجيستكية وغيرها.

إن الرد الحقيقي هو إقرار دستوري ديمقراطي، يؤسس ملكية برلمانية، فقطار التغيير قد انطلق ولن يقف في طريقه حدث إرهابي معزول. إن الرد الحقيقي هو احترام حق التظاهر السلمي والتعبير الحر وحرية الصحافة التي تشهد في هذه الأيام محنة جديدة، حيث تسعى بعض القوى المحافظة داخل

كذلك حول ما طرحتم من جودة منظومة التكوين، اليوم المغرب له إمكانيات في إحداث فرص الشغل في العديد من القطاعات، خصوصا القطاعات الواعدة الاقتصادية، لكن في نفس الوقت وتيرة التكوين لا تلائم هذا الواقع الجديد، وأتمنى من مجلسكم الموقر دعوتنا إلى اللجنة للاجتماع لإحاطتكم علما بمجموعة من القضايا والتحديات اللي مطروحة اليوم في سوق الشغل.

الجانب الثاني، وضعنا مخطط استعجالي لمواكبة المخططات اللي وضعت، هذا المخطط الاستعجالي اللي فيه إحداث مؤسسات من جيل جديد وبمقاربة جديدة يتم فيها إشراك المهنيين في التدبير والتسيير، 4 ديال المعاهد في صناعة السيارات، تم فتح أوله مع شركة (Renault)، معهد متخصص في صناعة الطائرات، يفتخر به المغرب والذي إن شاء الله سيدشن خلال الأيام المقبلة، معهد آخر في الموضة والابتكار لتطوير قطاع ديال النسيج والألبسة ما يقاش قطاع بالصورة الحالية، وكذلك المعاهد المتخصصة في الصيد البحري تقريبا والفلاحة والصناعة التقليدية، واحد 22 معهد كلهم بشراكة مع المهنيين، يمكن نقول أن 60% منهم اليوم أصبحوا جاهزين و40% هم في طور البناء في مختلف جهات المملكة.

جانب آخر، طرحتم مكتب التكوين المهني، هذا الأخير هو مؤسسة عمومية تدبره إدارة عامة ومجلس إداري ثلاثي الأطراف، بطبيعة الحال مثله مثل كل مؤسسة...
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء،
الإخوة المستشارين،
في الواقع، السيد الوزير، لا يختلف اثنان على أن الإشكالية الكبرى الموضوع على عاتق المغرب هي إشكالية التشغيل، ونلاحظ وتلاحظون كذلك أعداد كبيرة جدا من العاطلين الذين يتظاهرون في جميع المناطق، ابتداء من باب البرلمان إلى جميع العائلات والأقاليم، إذن هذه إشكالية كبيرة جدا.

بالفعل الدولة وضعت مخططات، واحد العدد ديال المخططات لإنعاش هذه العملية ديال التشغيل، سواء التوظيف أو التشغيل في القطاع الخاص، وسأذكركم بثلاث برامج: برنامج إدماج، تأهيل، مقاولتي. ولكن، السيد الوزير، أحيلكم على التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات الذي تناول جزء من هذا الموضوع، في الواقع بان أن هذه البرامج كلها أنها فاشلة،

وتوفير حياة كريمة لكل المغاربة، وجاء بالتزام واضح وصرح بإحداث 250 ألف فرصة شغل إضافية سنويا حتى تنخفض نسبة البطالة على المستوى الوطني إلى 7% في أفق سنة 2012.
وفي هذا الإطار، نود مساءلة برامج وانجازات الحكومة في هذا القطاع عبر الملاحظات التالية:

ضعف حصيلة ما أنجزته الحكومة بخصوص تناول إشكالية البطالة من زاوية تكييف مناهج التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل، بحيث لازالت المناهج والتخصصات المعتمدة في المنظومة التعليمية مستمرة في إنتاج وإعادة إنتاج أفواج جديدة من العاطلين، باستثناء التكوين المهني الذي أصبح يضطلع بدور مهم وفتح المجال أمام فئات عريضة من الشباب للاستفادة مما يقدمه من تكوينات تتناسب مع متطلبات سوق الشغل، لكنه أصبح يعاني من مشاكل متعددة، تتجلى أساسا في الاكتظاظ الذي أصبح يؤثر سلبا على المردودية والجودة، وتخلى بعض المؤسسات عن الأعمال التطبيقية والخصائص الحاصل في الموارد البشرية، إلخ...

وفي هذا السياق، نسألكم، السيد الوزير، هل فعلا لوزارتكم سلطة عملية وفعالية على مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والسياسات والبرامج المتبعة من طرفه؟

كما نطرح السؤال الجوهري المرتبط بوتيرة وفاء الحكومة بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في التصريح الحكومي، فهل استطاعت الحكومة فعلا الوفاء بهذه الالتزامات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد جمال أغاني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحكم لهذا السؤال، والجوانب التي تناولتم منها. بطبيعة الحال تساءلتم عن الوتيرة ديال إحداث مناصب الشغل، وتساءلتم كذلك على الجانب ديال التكوين وكذلك الجانب المتعلق بإصلاح مخرجات - إلى ابغينا نسميها أو مردودية المنظومة التعليمية - وأتفق معك في جزء مما قلت.

ما يمكن لي أن أضيفه هو أنه سنة 2008-2009، كما يعرف مجلسكم الموقر، عرفت انعكاسات أزمة اقتصادية عالمية، ضربت العديد من القطاعات في المغرب، اضطرت معها الدولة للتدخل لإيقاظ مناصب الشغل، حيث تم إنقاذ ما يناهز 120 ألف منصب شغل بالقطاعات المصدرة، من نسيج والجلد وغيرها من القطاعات، وصناعة السيارات، واحد مليار و200 مليون درهم ديال الدعم.

بطبيعة الحال لن أتكلم على مبادرة إنعاش التشغيل، يمكن الجميع كي يعرف المردودية ديالها أو الضعف ديالها في بعض الجانب، لكن سأحول النقاش

التحول الديمغرافي، اليوم الوافدين على سوق الشغل سيتضاعفون إلى حدود سنة 2016، يجب الرفع من وتيرة النمو وطنيا وجمهويا وعلى المستوى المحلي، يجب تعبئة جميع الفرقاء، مقاولتي لن ينجح إذا لم تكن الجماعات المحلية كذلك مواكبة، إذا لم تكن الأبنك مواكبة، إذا لم تكن... وعرفنا عدة صعوبات فيه، وأقولها، ويمكن نقول حتى وضع الهدف ديال 30 ألف مقالة لم يكن صحيحا في البداية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني موضوعه سبل معالجة ملف ضحايا برنامج "إفلوسي" للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد احسيسن، حسن سليغوة، محمد عدال، توفيق كميل، محمد البكوري، عادل المعطي. الكلمة لأحد المستشارين في إطار تقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد احسيسن:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

قامت الوكالة الحضرية لإعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) بإنجاز مشروع "إفلوسي" في إطار برنامج مقاولتي الذي يهدف إلى تشغيل الشباب الحامل للشهادات عبر خلق ودعم مقاولات صغرى ومتوسطة، إلا أنه ومع الأسف الشديد برنامجكم باء بالفشل وأدى بالمئات من الضحايا بجميع أنحاء المغرب، وبالتالي اضطرهم الوضع السيء الذي وصلوا إليه إلى تشكيل جمعية خاصة التي خاضت العديد من المحطات النضالية أمام البرلمان وأمام وزاراتكم وأمام (ANAPEC).

فهذا، ومن باب المسؤولية الملقاة على عاتقنا وإثراء لثقافة المحاسبة، وفي إطار الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تعرفها بلادنا، خصوصا بعد الخطاب الملكي السامي والتاريخي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتفعيلا لمبدأ الشفافية والعدالة والانتصار لقضايا الشباب، أريد منكم، السيد الوزير، أن تطلعونا على مآل هذا البرنامج ومصير هؤلاء الشباب ضحايا الفشل الذي ربما تقف وراءه هفوات أو أخطاء أو أسباب هي التي أدت بهذا البرنامج إلى فشل ذريع.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، من المسؤول عن فشل هذا البرنامج مع استجلاء الأسباب الحقيقية ومحاسبة المسؤولين الذين خيخوا آمال شبابنا؟ وما هي الإجراءات التي تعتمرون القيام بها لإيجاد حلول مقنعة ومنصفة لهؤلاء الشباب؟

وشكرا.

فشلت فشلا ذريعا لأن هاذو قضاة، داروا على أنه في أقصى الحالات نصل ما بين 5 و 42% فيما يخص المردودية ديالها، ثم إمكانيات كبيرة جدا استنفذت من مالية الدولة لأهداف لم نصلها، لأن الأهداف المسطرة لم تصل إلى هذا الهدف، هذا فيما يخص هذه العملية.

كاين عملية أخرى، كاين ضعف في المردودية، ضعف كذا، ضعف الحكامة كذلك، الحكامة كاين قضاة، ذيك الساعة يدبروا روسهم، احنا كهضرو غير فيما يخص قلنا بعينا نوصلو لواحد الأهداف، ما وصلناش لهم فيما يخص هذه البرامج اللي هي في نظرنا فهي برامج فاشلة يجب إعادة النظر في هذه البرامج لكي نستطيع أن نحل ماشي إشكاليات التشغيل كلها ولكن نحل جزء منها.

كذلك التوظيف، المقاربة الجديدة التي اتخذتها الحكومة، ماشي غير هاذ الحكومة، الحكومة من 95، المقاربة ديال التوظيف ديال مجال البومبية نديرو هك وهك، مقاربة خاطئة جدا، حتى مقاربة التوظيف المباشر، هاذ التوظيف المباشر ما فيه شفافية ما فيه مصداقية، الشاب المغربي أش كيبيغي؟ علاش يتظاهر؟ كيبيغي بحس بأنه بحالو بحال أي مواطن أن عندو حق في الشغل، أن عندو الحق...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير، شكرا السيد المستشار الله بخليك، انتهى الوقت، الكلمة للسيد الوزير، تفضل السيد الوزير، السيد المستشار الله بخليك احتراموا الوقت.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار، أنا متفق معك أن الولوج للتوظيف العمومية يجب أن يتم بالمباراة، أنا سأنظم في وزارتي مباراة لن تشرف عليها مصالح الإدارية بل مصالح خارجية ومؤسسات خاصة تشرف على المباراة وكتمر بشكل نزيه ولن يتدخل فيها أحد.

بالنسبة لبرامج إعاش التشغيل، معذرة المجلس الأعلى للحسابات لم يقل كل هذا الكلام ديال الفشل بل تكلم على ضعف مردودية برنامج مقاولتي، واللي كعرفو اليوم، أما برنامج إدماج أو برنامج تأهيل المعطيات سواء ديال المجلس الأعلى للحسابات أو المعطيات المادية اللي عندنا من معطيات فهي شيء آخر، يمكن ندوي على 220 ألف، يمكن نتكلم على المواكبة ديال هذا، برنامج مقاولتي بالفعل عرف عدة صعوبات.

واليوم ساكون صريحا بحال اللي كنت صريح، السيد المستشار المحترم، إشكالية التشغيل لن تحلها الدولة ومجلسكم الموقر هنا في الرباط في قانون المالية أو غير ذلك، كل القرارات اللي كتأخذها الدولة كتأخذها بمصادقتكم، لكن بتعبئة محلية في كل الجهات، اليوم ما نلاحظه هو مستوى النمو غير ملائم في كل الجهات، هناك جهات في المغرب تخلق مناصب الشغل، وجهات محدودة فيها مناصب الشغل، خاصة اليوم المغرب دخل مرحلة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم لطرحكم لهذا السؤال.

في البداية، ليس برنامجا حكوميا للتوضيح، بل هو مشروع لشركة خاصة في مجال (Ce qu'on appelle la micro franchise)، هاذ الشركة هي التي تسمى (Quick Money)، هاذ (Quick Money) صاحبة العلامة التجارية "إفلوسي" هي شركة كانت تمارس عملها في بلادنا في مجال تحويل الأموال منذ 2003، بعد ذلك كان التنظيم المالي ديال نقل الأموال ببلادنا، واللي صادق عليه مجلسكم الموقر، وحصلت على ترخيص بنك المغرب ومكتب الصرف، وقامت باتفاقيات مع كل من (Western Union) و (MoneyGram)، كما وقعت عدة عقود مع بعض شركات توزيع الماء والكهرباء ومجال استخلاص الفواتير وبطاقات التعبئة، ووعدت بخدمات أخرى.

برنامج مقاولتي، كما كتعرفوا، شبائيكه موجودة لدى جميع غرف التجارة والصناعة ولدى الجمعيات المهنية ولدى مكاتب المحاسبة، هاذ الشركة تقدمت نحو الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وطلبت أنها تصبح كذلك كما كنسميوه احنا (un guichet) مقاولتي، فمحت بمقتضى واحد الاتفاقية توقعت في 22 يوليوز 2008. ماذا برز بعد ذلك؟ بعد ذلك الشركة لم تستطع لاعتبارات عدة نشك فيها من الالتزام بالخدمات اللي وعدت بها الوكلاء، ودخل الطرفين الأساسيين في الشركة في صراعات وفي خلافات داخل الشركة وصلت أدرجها إلى القضاء وتدخل فيها القضاء. من جانبنا تدخلنا باعتبار الاعتبار اللي قلتي أن هناك شباب اللي استفادوا في إطار برنامج مقاولتي واللي اتصلوا بنا عبر جمعياتهم أو كأشخاص، إلى غير ذلك... واستقبلناهم مرارا واستقبلناهم وعقدنا لهم اجتماعات مع ممثلي الشركة للوصول إلى حلول.

الشركة تأخرت في التعويض عن تحويل أموال لفائدة هؤلاء الوكلاء وبعد إدراج كل الخدمات لفائدتهم بمقتضى العقود التي أبرمت معهم، كذلك لم تلتزم في واحد المجموعة ديال الالتزامات في اتجاه هؤلاء الوكلاء، ويمكن لي نقول أن العديد من الوكلاء تضرروا بفعل الصراع أو الخلاف الذي وقع داخل الشركة اللي اليوم فيه جانب جنائي وفيه جانب كذلك مطروح في المحكمة التجارية ديال الدار البيضاء على وجه الخصوص.

اللي نؤكد قننا من جانبنا بعدة محاولات من أجل حمل المسؤولين ديال الشركة، أولا، باش يرفعوا الأضرار على هؤلاء الشباب، راسلنا أحد البنوك اللي منح تقريبا 144 قرض بنكي وطلبنا منو مشكورا أن يوقف...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد احسيسن:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات اللي جاءت في جوابكم، لكن ما نشير به أن الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات كانت شركة مـ مع (Wafabank) و (Quick Money)، لكن في البداية لم تكن النتيجة إيجابية، ولذا نحمل المسؤولية الإدارية والقانونية والأخلاقية لكل الفرقاء والشركاء في هذا المشروع الفاشل ومن ضمنهم وزارتك الموقرة باعتبارها الجهاز الوصي وطرفا في المشروع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

لو كان المشروع ديالنا حملوه لنا، وهاذي شركة مع شركات، أش غادي تتحملو فيه؟ مكين باس، اللي نكمل على الجانب، بعدا الاتفاقية غير موقعة ما بين الوكالة وما بين البنك، البنك وقع مع شركة (Quick Money) لمنح قروض، ففي هاذ الجانب اللي حرصنا عليه هو أننا نتدخل بجميع الطرق، نبينا الشركة برسالة رسمية أنها خرقت بنود الاتفاقية اللي موقعة مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، خصوصا لم تخضع العقود التي أبرمت مع هؤلاء الشباب، لم تخضع لمراقبة الوكالة، لم تقدم كل الخدمات بل توقفت الخدمات وتضرر، أقول تضرر العديد من هؤلاء الشباب اللي كان عندها إمكانية هو نلتمسو من البنك يوقف القروض، وجاوب يعني بإيجاب جاوبنا السيد مدير البنك المعني بإيجاب أنه يوقف العملية في انتظار إيجاد تسوية لهذا الملف اللي معروضة جوانبه.

كذلك اللي نؤكد لكم، السيد المستشار المحترم، والرأي العام كذلك أننا غادي نحرسو على أنه الأضرار التي لحقت هؤلاء الشباب من خلال المشاكل اللي وقعت في الشركة، الشباب هما كانوا ضحايا ديالها أنها ضروري التعويض ديالهم على الأضرار التي لحقتهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

قبل أن ننقل إلى السؤال الآني الثالث الموجه إلى السيد وزير التشغيل، نرحب بتلاميذ وتلميذات السنة التاسعة إعدادي من مؤسسة معهد الصباح.

السؤال الآني الثالث موضوعه تحصيل حقوق العمال وذلك بتطبيق بنود مدونة الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المردودية ديالو، نزيدو في الأعداد ديالو، لازال عددهم غير كافي، إلى غير ذلك من الصعوبات اللي كتواجهنا في هاد المجال، وعندنا أجهزة الرقابة ديال الضمان الاجتماعي التي يمكن تعبئتها هي الأخرى طبقا للقانون وفي احترام كل المساطر وبالشفافية المطلوبة لمراقبة المقاولات.

قلتم أنه كما أن هناك القطاع غير المهيكل، وبالفعل كيدير تنافسية غير شريفة لبقية المقاولات، وهذا هو الإشكال الحقيقي اليوم الذي تعاني منه المقاولات المغربية، والذي يجعل المقاولات المغربية الصورة ديالها أمام الشباب بارتباط مع السؤال الذي طرحه المستشارين السابقين، صورة ما شي إيجابية لدى الشباب المغربي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في تعقيبي هذا باسم الفريق الاستقلالي أقول بأننا الآن أمام مسؤول على هرم في المسؤولية داخل وزارة التشغيل، فما ذنب هؤلاء العمال الذين لا يتوصلون لحد الساعة بالحد الأدنى للأجور، أنحن في مغرب القانون والديمقراطية أم نحن في قانون الغاب؟

الآن جوابكم أثلج صدرنا، واستمعه الجميع عبر هذه القبة الدستورية، غير أن العمال لازالوا ينتظرون اليد الكريمة، اليد الصارمة لتطبيق القانون وإرغام صاحب هذه المؤسسة، مؤسسة (SOS) في سلا، وغيرها كثير وكثير جدا. سأتكلم على إقليم خنيفرة الكاربانات، المحجرات في مولاي بوعزة، الظلم القاتل للطبقة الشغيلة في هذه القالع، ناهيك عن ضيعة أرينا في إقليم الحاجب، وكلها صراخ وعويل، لقد اقتنى صاحب الضيعة هذه الضيعة وذهب وترك العمال وراءه وكأنه لم يلتزم بعد بدقتر التحملات، فأين هي المراقبة؟ وأين هو تطبيق القانون؟ وإلى أين سيلتجئ العمال السيد الوزير المحترم؟

أرى أن مجهوداتكم الكبيرة والكبيرة جدا، لكننا الآن في حاجة ماسة إلى الحزم وتطبيق القانون بشتى الوسائل التي يمكن للعمال أن يعيشوا في بلد كريم وحتى تكون هناك مردودية، لأن كلنا نسعى إلى مردودية وإلى رفع الإنتاج حتى تكون بلادنا في الوجه المطلوب الذي سطره جلالة الملك نصره الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير،

ونحن في خضم الحوار الاجتماعي وناقش وضعية القطاع الخاص والكل يقر أن هذا القطاع يعاني من مرض خطير ومزمن ألا وهو القطاع غير المهيكل، والذي يمثل وللأسف نسبة عالية، إذ يجيز على الضرائب وعلى حقوق العمال على حد سواء، حيث نسجل، السيد الوزير المحترم، أن هناك مقاولات تعمل في جمع النفايات ولها فروع وطنية ولكن لازال رب العمل يصر على أداء الأجر نقدا في آخر الشهر ويمتنع عن إعطاء ورقة الأداء، ولا يصرح لدى صندوق الضمان الاجتماعي، علما، السيد الوزير، أن هذه المقاولات تدخل المزايدات والمناقصات وتحصل على حصة كبيرة منها دون أن تلتزم باحترام قانون الشغل.

إذن كيف ترون أو ما هي الإجراءات التي ترونها، السيد الوزير، ناجة لتحصين حقوق العمال وإلزام المقاولات بتطبيق كافة بنود مدونة الشغل، والتي تبقى هي الحد الأدنى في المطالب الاجتماعية، كما جاء في لسانكم أكثر من مرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

في البداية واحد الجواب غادي يكون عندي مباشر، ما هي الإجراءات؟ الإجراءات هي تطبيق القانون واحترام القانون، يعني اللي مكبحترمش القانون مخصوصش ياخذ لا صفقة عمومية ولا غير صفقة عمومية، وجبتو المثال اللي اعطيتوه كندخل صفقات عمومية كتحصل عليها، مفروض أنها متحصلش عليها لو تم احترام كل واحد يقوم بالجوانب القانونية ديالو، يعني واحد السيد مكباديش واجبات الضمان الاجتماعي، مكبحترمش المتعضيات على الأقل القانونية، ما عندوش الحق في الاستفادة من هذا، وفي هذا الجانب كان هناك مؤخرا أصدر السيد الوزير الأول منشور اللي وجه لجميع المقاولات، خلق بعض المتاعب مكلين باس، لأن كنا كواجهو أن شركة كنعقوم بأعمال وفي آخر المطاف مكنعطيش الحقوق الاجتماعية وكتمشي بحالها.

الآن أصبح ملزمة الشركة قبل ما تهبي العقد ديالها وتاخذ ذاك (la caution définitive) أنها تدوز عند مفتش الشغل أو مندوب التشغيل أنه يعيظها واحد الورقة كتعطيها الحق باش تاخذ ذاك (la caution définitive). كظن أنه عندنا القانون إلى توجد خصو يطبق، أكيد كايين أجهزة الرقابة ديال جهاز التفتيش الشغل حاولنا الرفع من

يرقى إلى مطالب جميع المركزيات النقابيات، وأعتر كذلك بالعمل التنسيقي إلى جانب إخواننا في الفيدرالية وفي الاتحاد الوطني للشغل وهذا يعني أن المشهد النقابي بدأ ينفلت من التشردم ويتجمع لصالح الوطنية. لذا، أتهز الفرصة، السيد الوزير، ومطالبنا لازالت عالقة، وتلك مهنتنا نحن، نطالب وعندما نحقق نطالب وسنطالب ونطالب إلى أن يتحقق العيش الكريم، إذن أرجو السيد الوزير أن تقرروا تلخيصا للحوار الاجتماعي لا سيما في القطاع الخاص علما أن المتقاعدين لازالوا ينتظرون ردم في هذا الموضوع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على طرح هذا السؤال اللي في الواقع لتتوير الرأي العام بالاتفاق ديال 26 أبريل اللي يمكن لي أن أصفه أنه ليس فقط كلمة حوار اجتماعي، لم نكن في جولة الحوار الاجتماعي، كنا في جلسة أو في جولة ديال المفاوضة الجماعية ما بين ثلاثة أطراف، ليس هناك طرف، هما المركزيات النقابية اللي عندها مطالب، بل كانت عندها مطالب وتقدم المبررات والدوافع لماذا تقدم تلك المطالب؟ كان هناك الاتحاد العام لمقاولات المغرب، كانت كذلك المنظمات المشغلة بالقطاع الفلاحي وكانت كذلك الحكومة.

بطبيعة الحال اشتغلنا من 4 أبريل إلى 26 أبريل مع كل المركزيات النقابية اللي ذكرتو، وصلنا لتوافقات في العديد من القضايا، لن يتم الحسم في كل القضايا المطلوبة ولكن نظرنا بشكل شمولي للقضايا ديال تحسين الدخل، اليوم نتكلم على تحسين الدخل لأن اليوم ولو نرفعو الأجر كما بغينا لن يحل الإشكال، إذا لم نحل المشكل ديال السكن، لن نحل المشكل بالأجر إذا لم نحل المشكل ديال التغطية الاجتماعية والصحية، وهذه كلها عوامل تدخل في تحسين الدخل في اعتقادنا وهذا هو الرهان اليوم اللي عندها ديال الوصول إلى أعمال مفهوم العمل اللائق، مفهوم العمل اللائق يقتضي حد أدنى للأجر مقبول، يقتضي تغطية صحية واجتماعية، ظروف الصحة والسلامة المهنية، ويقتضي كذلك ظروف الصحة والسلامة المهنية كما قلت.

في هذا الجانب، توجهت الجود إلى مراجعة الحد الأدنى للأجر، والزيادة فيه والتي ستدخل ابتداء من فاتح يوليوز 2011، 10% و5% بداية يوليوز 2012، والخلاصة إذا بغينا نسميها أنه الأطراف الثلاث اتفقت على تركيز الدعم ديالها في هذا الاتفاق على تحسين دخل ذوي الدخل المحدود. لأول مرة، حتى في الوظيفة العمومية، الزيادة اللي تقررت في المؤسسات العمومية الشبه إدارية والجماعات الحلية والوظيفة العمومية

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أظن، السيد المستشار المحترم، ذكرتم واحد المجموعة ديال المقاولات، ربما اللي ما كانتش في السؤال عندي باش يمكن لي ندير التحريات اللازمة فيها، علما أن إحدى المقاولات حسب اللي وصلني أنكم جريتم اتفاق صلح فيها، وصلتي، أنا متتبع ياك؟ اللي نبغي نقول في هذا الجانب هو السؤال اللي قلت، المغرب ما شي اليوم، ماشي لأن اليوم دخلنا في مرحلة إصلاحات، المفروض أننا إلى القانون يصادق عليه مجلسكم الموقر يطبق، أنا هذه هي كيف كنسميها الدوفيز ديالي.

طيب، تحسين شروط العمل هي مسؤولية، فيها جهاز تفتيش الشغل، جهاز مراقبة الضمان الاجتماعي، وفيها المركزيات النقابية اللي هي كتلعب دور التأطير ديال الطبقة العاملة انطلاقا من مقتضيات الدستور، بطبيعة الحال يمكن لنا تكون عندها مقاولات اللي ما كتحتزمش القانون، وعندها اللائحة ديالهم اللي ما كتحترموش القانون، ولكن الولوج إلى الصفقات العمومية ما خصهمش يلجوا لها، وهذه مسؤولية، وهنا احنا في مجلس المستشارين دور كبير في هذا المجال.

أنا كتعرف شركات عديدة مثلا في المجال ديال التشغيل المؤقت، التي لا تتوفر على ترخيص قانوني من طرف وزارة التشغيل وتشتغل، فهذه مسؤولية ديال الجميع، من يعطيهم الصفقات؟ مؤسسات عمومية، مؤسسات منتخبة وغيرها ووزارت وكذا، إلى غير ذلك، فإذن اللي ما عندوش مقتضيات القانون ما كتحترمهاش راه التعبئة هي تعبئة الجميع من مختلف المواقع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع الموجه للسيد وزير التشغيل موضوعه نتائج الحوار الاجتماعي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، في الحقيقة أنا عندي مشكلة معك، لأنه فين ما كحطو شي سؤال إما كيبقي بزاف إما كتسبقي في الجواب عليه، في الأسبوع الماضي كنا منزلين سؤال حول اتفاقية 87 فإذا به في المساء كان التوقيع عليها، جينا نهضرو على الحوار الاجتماعي عندما كان متعثرا فسبقتونا وامشيتوا للبروتوكول، ولكن أنا لن أترك سبيلك هذه المرة وسأقول:

في الثلاثاء الماضي وقعتم على بروتوكول اتفاق مع النقابات الأكثر تمثيلية، وأنا أعتر أيما اعتزاز داخل الاتحاد العام للشغالين بذاك البروتوكول رغم أنه لا

في اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد، ولهم إمام كامل بالإشكاليات التي يعيشها نظام التقاعد في المغرب، والذي اتفقنا خلال هاذ الجولة ديال الحوار الاجتماعي على عقد اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد في منتصف شهر ماي.

أضيف نقطة، أننا شرعنا في تنفيذ هذه الإجراءات، جل الإجراءات بالنسبة لي في قراءتي وإعادة قراءتي للإجراءات التي تم الاتفاق عليها اتجهت لنوي الدخل المحدود. اليوم يمكن أن نقول في الوظيفة مثلا العمومية، حذف السلام الدنيا من 1 إلى 4 اللي كانت محمة بالنسبة للجولة السابقة، الزيادة ديال هاذ المبلغ الجديد كيرفع على الأقل الأجر داخل الوظيفة العمومية.

بالنسبة للقطاع الخاص اليوم كان عندنا مجلس المفاوضة الجماعية هذا الصباح بمشاركة الجميع من أجل البحث عن الآليات:

أولا تطبيق الزيادة ك تكون مباشرة، ولكن حسب المفاوضة الجماعية داخل المفاوضة، لأن القانون لا يسمح لنا إلا بالتدخل في الحد الأدنى للأجر وهاذ الشي اللي اتفقنا عليه، وكين هناك منشور أو مذكرة للسيد الوزير الأول اللي غادي توجه للأطراف المشغلة؛

عندنا الإعداد لدورة المجلس الإداري خلال شهر ماي لتفعيل مختلف القرارات اللي اخذينا، واللي خصها دراسات أكتوارية، وخصها واحد العمل وواحد الجهد؛

عندنا الإعداد ديال المراسيم التطبيقية والقرارات التطبيقية، نقول كذلك دخلنا في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، مجلس الحكومة الأسبوع الماضي صادق على مشروع مدونة التعاضد لإصلاح نظام التعاضد، وهذا كان مطلب من أجل تعزيز الحكامة؛

كذلك خلال جولة الحوار نفسها تمت التسوية ديال ملف المتقاعدين وذوي الحقوق ديال وكالة النقل الحضري سابقا بالدار البيضاء بتوقيع بروتوكول تقريبا الغلاف المالي ديال 200 مليون درهم مع الضمان الاجتماعي اللي غادي ييدا يصرف تعويضات لهؤلاء ذوي الحقوق والمتقاعدين، إضافة لقضايا أخرى عاجتها هذا الجولة وستستمر من خلال الآليات الثلاثية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي وإخواني المستشارين،

لأول مرة زيادة موحدة ديال 600 درهم موحدة ما بين كافة السلام، سواء السلام ديال 6/5 ذوي الدخل أو بقية السلام.

بقيت لنا بعض الفئات بالفعل وكذلك بالنسبة لنظام التقاعد أي اتجه الدعم أو اتجه تحسين أوضاع ذوي الدخل المحدود، هما المتقاعدين اللي كانوا كيتقاضو في حدود 600 درهم لرفعها إلى حدود 1000 درهم، بطبيعة الحال مع فتح باب إصلاح منظومة التقاعد في منتصف شهر ماي، ويمكن نخبر الرأي العام من خلالكم، السيدة المستشارة المحترمة، أن دخلنا في التنفيذ ديال مقتضيات الاتفاق بإعداد المراسيم والقرارات التطبيقية بدعوة اجتماع ديال المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبعقد هذا الصباح مجلس المفاوضة الجماعية، وسأعطيك نص الجواب كاملا لأنه يتعذر لضيق الوقت أننا نجيب على كل العناصر.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، في الحقيقة إن جوابكم كان جوابا كافيا وشافيا، سيما ونحن شاركنا معكم في مسلسل الحوارات أو الجلسات التي انصبت على الاهتمام بالطبقة الشغيلة بشتى أصنافها، غير أن الرأي العام، خاصة المتقاعدين منه، لازال ينتظر توضيحات، ولازال ينتظر الاهتمام أكثر بهذه الشريحة، فلا يكفي أن نرفع الحد الأدنى للتقاعد من 600 إلى 1000، وما بال الباقي، الباقي لم تزد لهم ولم تشر إليهم أية إشارة، أليس لهم الحق في أن يستفيدوا من خيرات هذا الوطن، وهم من أسدوا وأبلوا البلاء الحسن في خدمته حتى أحيلا على التقاعد؟

إضافة إلى أن القطاع الخاص الآن ورفع الزيادة في الحد الأدنى للأجر، وما بال العمال الذين تجاوزوا الحد الأدنى للأجر ببعض السننات؟ فهناك لازنا نتظر المذكرة التي وعدتنا الحكومة بإصدارها لإنصاف من تجاوز بقدر وجيز هذا الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى قانون النقابات فبلادنا قد شقت طريق الإصلاح والإصلاحات، فلا بد من إصدار قانون النقابات، ومنه قانون الإضراب كذلك لوضع حد للاستهتار بهذه القيمة، الإضراب قيمة كان يتسلح بها الأجير، فأصبحت في متناول شرذمة لا هم لهم سوى العطلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أنا قلت، ولا يخفى على الإخوان، خصوصا النقائين منهم، هم أعضاء

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار ل طرحكم لتقرير مجلس الأعلى للحسابات، ويمكن لي فتتخر بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفتتخر بأطره، ومعنا في هذه القاعة العديد من المستشارين أعضاء مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتحية لأطر الضمان الاجتماعي لأنه على عكس التقرير الذي كان أنجزه مجلسكم الموقر وثبتت اختلالات خطيرة واختلاسات وغيرها، المجلس الأعلى للحسابات لم يسجل بهذه الطريقة بل دار ملاحظات، ما هي الملاحظات؟

هناك خلاف، السيد المستشار المحترم، ما بين إدارة الصندوق والمجلس الإداري بمركزياته النقابية وممثلي المشغلين، الذين يطالبون دوماً بأن تراجع نسبة الفوائد التي تمنح للاحتياطات التي يوضعها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عند (CDG)، وهذا نقاش ليس من اليوم، دائماً ومنذ تحملي المسؤولية هناك قرارات للمجلس الإداري والمدير العام أخذ بها. وفي يونيو بالفعل قلنا للسيد المدير رغم هاد الشي غادي فتتحو مفاوضات مع صندوق الإيداع والتدبير لمراجعة كلفة اسميتو، وغادي نعطيك أرقام.

وضع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الاحتياطات ديالو بمعدل فائدة سنة 2007 ب 4,83، و4,74 في 2008، مقابل العائدات التي وضعها اللي كتكلموا عليها وتكلم عليها تقرير المجلس الأعلى للحسابات هي تقريبا قرابة 6%، إذن احتياطات الضمان الاجتماعي استفادت، ونحن هنا وبناء على الملاحظات التي قدمت تم امتثال الإدارة العامة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لكل هذه القرارات، ولكن باش فتتحو واحد الحوار وواحد النقاش لفائدة الطبقة العاملة، وحتى نتأجج جولة الحوار الاجتماعي ماذا طلب ممثلي المركزيات النقابية؟ طلبوا بأن يستفيد الأجراء ذوي الدخل المحدود من السكن بتمويل من (CDG)، نحن هنا في مقارنة فعلا ديال الالتزام بما تقرره المجالس الإدارية للضمان الاجتماعي، وهذا موضوع في الواقع يمكن لنا نمشيو فيه، وفي تقرير المجلس الأعلى للحسابات على كل حال لا يقف إلا على هذه الملاحظات التي نعتبرها ملاحظات شبه عادية، بسيطة، لم يتم الامتثال لأن هناك خلاف حول النسبة ديال فوائد الاحتياطات ديال الصندوق الوطني الاحتياطات، وكيان باللموس أن الاحتياطات التي وضعت استفادت منها الطبقة العاملة وبهذا باش وسعنا التغطية الصحية، وسعنا التغطية الاجتماعية للأجراء بالقطاع الفلاحي، وغادي نوصلو للرفع من الحد الأدنى للمعاش إلى 1000 درهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا.

حقيقة أنا استغربت للرد ديالكم، السيد الوزير، كتقول لي القرارات

سؤالنا يندرج في إطار ما يعرف بصندوق الضمان الاجتماعي.

لقد لجأ صندوق الضمان الاجتماعي منذ سنة 2006 إلى توظيف البعض من أمواله المحصلة من مساهمات المنخرطين في نظام التقاعد والتأمين الإجباري عن المرض في بعض المؤسسات الخارج عن صندوق الإيداع والتدبير ضدا وخرقا للنصوص القانونية المعمول بها خاصة البند 30 من ظهير سنة 1972، الذي يلزم صندوق الضمان الاجتماعي بضرورة تحويل قيمة فوائده إلى حساب صندوق الإيداع والتدبير بنسبة فائدة محددة بحكم القانون في 5%.

إذ قامت وزارة الاقتصاد والمالية عن طريق مديرية المقاولات العمومية والخصوصية في ماي الماضي، أي في ماي 2010، إلى مراسلة إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مذكرة إياها بضرورة احترام القانون المنظم لفوائض أموال التقاعد والتأمينات المحصلة لدى هذه المؤسسة.

هذا سؤال سبق أن طرحناه في أكتوبر 2010 والمصادفة أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات أشار إلى هذا الخرق القانوني الصارخ.

كما أن مع الأسف والسمة نتاج تقرير المجلس الأعلى أن المؤسسات التابعة لوزارتكم كلها كانت محل انتقاد وخرق بانتقاد للخروقات التي يقومون بها، هاذ المؤسسات (ANAPEC)، هذا ملف غادي نرجعو لو من بعد، مكتب التكوين المهني كذلك، السابق، لأن التقارير دائما كتبتقي و (Les contrats) اللي كانوا، وذاك الشي معروف، السيد الوزير، وصفقات الوزارة الخاصة اللي كاين مكتب دراسات اللي كيستحوذ على جميع الصفقات، نعطيك صفقة ديال تكوين المكونين، صفقة ديال تكوين المدراء، صفقة ديال تقييم البرامج، و صفقة ديال وضع البرامج، هاذي كلها اخذاها مكتب دراسات واحد ما كاين لاش نقول اسميتو، وغادي نرجعو لها.

كذلك هناك برامج نتاج التعاون الدولي (MEDA 1) و (MEDA 2) و (Millennium challenge)، ومكتب الدراسات اللي كيستافد ما كاين لاش نقولو اسميتو، بغيتي نقول لك اسميتو، نقول لك من بعد. المشكل ديال المصحات، 13 مصحة، والتقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات جاء وأشار لها بواحد الشكل.

لهذا، السيد الوزير، أن هذه المؤسسات كلها تابعة لكم، والغريب في الأمر أنها كلها كتنخرق القانون وكلها كتنخرق بالقانون عرض الحائط، وكان من الأجدي ومن الأليق ومن الأنسب أنكم تتبعوا هاذ المؤسسات لأنها تابعة لوزارة الشغل. لذا، نسائلكم أشنو هي الإجراء اللي اتخذتها، خاصة في صندوق الضمان الاجتماعي في هاذ الصدد؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

ويصدرون قرارات يدعون إلى مراجعة كلفة التوظيفات، اللي مهم أنه هذه التوظيفات اللي توظفت رجعت للقانون، كتحترم القانون، وفتحنا مفاوضات حقيقية مع صندوق الإيداع والتدبير من أجل أنه بالنسبة لنسبة الأرباح يعطي أكثر، لأننا عندنا انتظارات، انتظارات ديال التغطية الاجتماعية، انتظارات ديال التغطية الصحية، انتظارات ديال غيرها، فهذه الانتظارات اللي كيضر عليها الشعب المغرب كلو حول التغطية الصحية والتعميم ديالها، باش غادي نديروها؟ نديروها بفوائد بسيطة، أنا ما كقبّلش حتى كاشتركي أن نخطها بهاذيك الوظائف في مؤسسات كندير أعمال أخرى، وغادي نمشي في المناسبة غادي نذكرها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السادس موضوعه التغطية الصحية والحماية الاجتماعية للمهن الحرة، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، عمر مكر، عياد الطيبي، لحسن بلبصري، ابراهيم أبو زيد، فليقتدم أحد السادة المستشارين المحترمين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني، أخواني المستشارين،

هناك شريحة من المجتمع المغربي تعاني جراء إقصائها من تغطية صحية وحماية اجتماعية لها ولأفراد أسرها، مما يدفع جزءا كبيرا منها لاختيار الهجرة إلى خارج أرض الوطن للبحث عن حماية اجتماعية وظروف أحسن لمزاولة مهنتهم.

ورغم النداءات المتكررة من أجل تفعيل نصوص مدونة التغطية الصحية الأساسية، وإصدار مراسم تطبيقية لتفعيل القانون رقم 07.03 قصد إحداث نظام إجباري للتأمين عن المرض والحماية الاجتماعية لأصحاب المهن الحرة، إلا أن الحكومة لازالت لم تفعل ذلك، الأمر الذي يدعوننا لمساءلتكم، السيد الوزير، على الشكل التالي:

ما هي الإجراءات المتخذة لتفعيل القانون المتعلق بالتغطية الصحية لفائدة المواطنين المزاولين للمهن الحرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد المستشار المحترم، سؤالكم وجيه، ولكن نحن نتدخل في القطاعات الملزمة بتطبيق تشريع الشغل كوزارة، هناك الوكالة الوطنية للتأمين الصحي اللي كتقوم بالدور ديالها، لكن هذا لا يمنع أننا اشتغلنا على

نتاع المجلس الإداري، راه القانون فوق الجميع، فوق المجلس الإداري إلى غير ذلك، أنا ذكرتكم بالظهير ديال 1972، ونزيد أذكرك بالمرسوم رقم 140.73 الصادر في 12 يوليوز 1974 المحدد لكيفية تأسيس الأموال الاحتياطية، أنا كندوي معك على هذا وأنت كتقول لي المجلس الإداري، انستي القانون اللي فوق الجميع، السيد الوزير.

إلى كانت الحكومة تضع نفسها فوق القانون وكتقول لي القرار ديال المجلس الإداري كيقتي قرار شيء آخر، والسيد الوزير كتقول لي وضعه ب 6%، أعطي مثال: كانت 9 مليار من 1906 تقريبا 9 مليار درهم اللي كان خصها توضع في (CDG)، لما كمشوفو البيانات الحسابية نتاع (CDG) مكنلقاوهاش، نعطيك الرقم ديال 2006 كانت خاص تكون 2,34، 2007 تكون 2,36، 2008: 4، إلى غير ذلك.

كتبقي، السيد الوزير، علاش الدولة؟ الدولة ماشي دارت هاد الشيء غير هاكك لأن كين الضمان ديال الدولة في ديك 4,74، كين الضمان ديال الدولة، ما نمشيش نغامر بالأموال ديال المنخرطين ونوظفهم في (OPCVM)، نوظفهم وندير مغامرة، وغدا غادي نصدق لا ديدي لا حب الملوك، (CDG) دارت هاد المسألة، نهار وظفت الأموال ديال المنخرطين ديال التقاعد مع (TUI) (un tour opérateur allemand) ومع (CLUB MED)، إذن اخذات 10% ومع (TUI) 5%، شحال خسرت؟ 400 مليار سنتيم، هاد الشيء غير اللطف الإلهي اللي جعل على أن هذه الأموال ما مشاتش.

ولكن القانون، السيد الوزير، ما تقوليش هاك، راه القانون فوق مني وفوق منك وفوق أي واحد، إذا مكناش نحترم القانون، وكضربو بعرض الحائط هاد الشيء وعلاش المشرع دار هاد الشيء؟ لأن ضمان الودائع كين ديال الدولة، كين السيولة، إلى احتاجينا ذيك الفلوس في البلاصة كنلقاوها.

والنقطة الثالثة هي المردودية نتاع التوظيف، 4,74% ومضمونة راه أنسب وأحسن، ما تجاوينيش بلغة الخشب، السيد الوزير، جاوني بلغة صريحة، بزاف الناس يقولوا هذا من الفريق الاشتراكي والوزير اشتراكي، احنا تعلمنا من المدرسة ديال الاتحاد الاشتراكي نقول الحق ولو يكون السيف فوق رقبتنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

غير للتوضيح، السيد المستشار المحترم، لم نقل لا نحترم القانون، بل قلت الشركاء الاجتماعيين، المركزيات النقابية العضوة وممثلي المقاولات وجامعات الغرف وغرف التجارة في المجلس الإداري، كلهم يجمعون

مجموعة من العاملين بالغرف المهنية على مختلف أصنافها تجهل كيفية استفادتهم من التغطية الصحية، خصوصا المتواجدة بالعالم القروي، وذلك راجع بالأساس إلى غياب حملات تحسيسية لشرح أهمية التغطية الصحية. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أشترتم في الواقع لذوي المهن المستقلة اللي كنا فتحنا معهم واحد الورش ديال إيجاد نظام مناسب للتأمين الصحي هما فئة الصيادلة والأطباء والمهندسين المعماريين اللي كيشغلوا بطريقة حرة، واشتغلنا بالفعل في إطار واحد البرنامج جد مهم، لكن الفئة لحد اليوم هي من 35 ألف إلى 40 ألف، ولأي نظام يلزمه التوازنات المالية للنجاح، في المدة الأخيرة بعض الأعضاء منهم أصبحوا يطالبون بولوج الضمان الاجتماعي، والضمان الاجتماعي القانون ديالو يقول فقط العلاقة الشغلية، فهنا عندنا إشكال، وفي هذا الصدد كايته دراسات التي انطلقت بالموازاة مع التأمين ديال محمبي النقل للبحث على إحداث صندوق خاص بهذه الفئة، آنذاك يمكن أن يقرر المشرع واش يتكلف به الضمان الاجتماعي أو يكون صندوق خاص، ولكن أنا متفق معك ربما تأخرنا، هذا ورش كبير، حتى نظام التغطية (RAMED) حتى هو مفروض حسب علمي قبل نهاية هاذ السنة سيتم العملية ديال التعميم ديالو، هذا ورش كبير في الواقع من أهم الأوراش كما قلت، وفيه بزاف ديال التحديات، ديال الضمان ديال إلى بغينا نقولو ديال التوازنات المالية ديالو وديال الخدمات ديالو. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية حول وثائق التعمير بالعالم القروي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد الديوني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

كما نتمنى أن يحضر معنا السيد الوزير احجيرة لأنه كان التزم بوثائق

هذا الملف اللي ذكرت ديال المهن الحرة.

كتعرفوا نظام التغطية الصحية الإجبارية، وأنا شخصيا اعتبره من أكبر الأوراش الوطنية اللي عرفها المغرب منذ حكومة التناوب، لماذا من الأوراش الكبرى؟ لأنه تحدي كبير أن ننجح ورش التغطية الصحية، بطبيعة الحال الموظفين كانوا في التعاضديات وفي (la CNOPS)، ثم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بدأ يؤمن في البداية الأجراء ديال القطاع الخاص، ثم ظهرت الانتظارات ديال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين تم تأمينهم، ثم انتقلنا لقدماء جيش التحرير والمقاومة لدى شركة تأمين خاصة، ثم كانت هناك تعاضديات التي تأسست للمحامين وغيرهم، وكانت هناك فئات مثل الأطباء، مثل محمبي النقل، مثل العديد من الحرفيين، كان هناك مشروع عناية والي ما اعطاش نتائج، واليوم وارتباطا مع السؤال السابق، اليوم جميع المغاربة والفئات المستقلة وغيرها كلها كيقول لك دير لي الضمان الاجتماعي لأن الضمان الاجتماعي تحسنت خدماته بقوة في التغطية الصحية وكذلك في التعويضات العائلية وكذلك في شفافية التدبير.

في هذا الجانب جوج ديال المبادرات اللي قمنا بهم، واللي غادي يكون عندهم وقع، ولكن باقية الانتظارات أكثر، وزارة الصحة تقوم بدراسة مع وزارة الصناعة التقليدية ووزارة التجارة والصناعة بالنسبة للحرفيين والتجار. بالنسبة فئة المهنيين القينا حل، وهي ديال 300 ألف سائق طاكسي أو سواق إلى غيرهم اللي غادي يتم تأمينهم لدى الضمان الاجتماعي وغادي نراجعو القانون ومن بعد هاذ الجلسة عندي جلسة في مجلس النواب لمراجعة قانون الضمان الاجتماعي.

كذلك آخر لجنة ديال التدبير ديال الضمان الاجتماعي تم إقرار التأمين الاجتماعي والصحي لواحد الفئة متضررة كبيرة وهي الفئة ديال تجارة الصيد الساحلي التقليدي، أكيد باقي عندنا انتظارات أخرى، وفئة الطلبة اللي قدمنا مشروع قانون بالتغطية الصحية لفائدة الطلبة، أمل أن يأتي إلى مجلسكم الموقر لإقراره في القريب العاجل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الوزير على توضيحاتكم على سؤالنا هذا، إلا أني أريد أن أبلغكم عن مضامين تنفيذ مدونة التغطية الصحية، والتي انطلقت سنة 2003، والتي لازالت تستثني العاملين في المهن الحرة، تجعلنا نطلب من الحكومة الموقرة توسيع سلة الخدمات، خصوصا وأنه قد سبق أن نظمت ندوة بمشاركة وزارة التشغيل والعاملين بالمهن الحرة سنة 2008، وأسفرت على إصدار مجموعة من التوصيات من أجل حث الحكومة على إصدار مراسيم تمكنهم من الاستفادة من التغطية الصحية هم وذويهم، إلا أنه إلى حد اليوم، لازالت الحكومة متقاعسة في إصدار تلك المراسيم، كما أن

الحضرية، المراكز المحددة على طول السكك الحديدية وطرق المواصلات غير الطرق الجماعية، على طول حدود الملك العام البحري إلى غاية عمق يبلغ 5 كلم، داخل التجزئات المأذون بإحداثها، والمناطق ذات الصبغة الخاصة.

خارج المناطق المذكورة أعلاه، فالراغب في البناء ليس ملزماً بالحصول على رخصة البناء، مما يعني أنه مازالت هناك مناطق شاسعة غير خاضعة لرخص البناء، في حالة غياب وثيقة للتعمير تسلم رخصة البناء في المناطق المذكورة أعلاه، إذا كان المشروع تتوفر فيه الشروط التالية، تكون مساحة الأرض المزمع إقامة المبنى عليها تساوي أو تفوق هكتار واحد و 800 متر كحد أقصى للبناء، والعلو 8,5 ديال الأمتار.

في حالة غياب هذه الشروط، المطلوب في حالة غياب الشروط المطلوبة أعلاه أن الترخيص يمكن إجازته وذلك بعد موافقة لجنة محلية منصوص عليها في المادة 35 من المرسوم بتطبيق القانون 12.90 دون توفر المشروع على الشروط المطلوبة، هذه اللجنة التي تضم ممثل الوزارات المكلفة بالأشغال العمومية، والفلاحة، والسكنى والجماعة المحلية، وكذلك تتم تحت رئاسة ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير، الهدف التي تتسعى لو هذه اللجنة أن تتأكد من أن البناء المزمع إقامته لا تترتب عليه عملية عمرانية متفرقة، تهدد الخصوصيات المحلية للمنطقة المعنية ومعطياتها الجغرافية ومميزاتها العمرانية ومواد البناء المستعملة.

هناك تسهيلات أخرى تتعلق بالوثائق المكونة لملفات طلبات الرخص، حيث يتم الاكتفاء بالحد الأدنى من الوثائق وكذلك تفعيل المساعدة التقنية والمجارية للساكنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد الديبوني:

السيد الرئيس المحترم، مع الأسف السيد الوزير ما كينش الوقت باش غادي نتكلمو على هذا الموضوع لأنه موضوع شائك وصعب نتكلمو عليه، لأنه خصنا متسع من الوقت لأنه مشاكل كثيرة.

الآن أصبح الآن الكل ممنوع، قلتم لنا السيد كاتب الدولة في الحكومة، ونحن ننتهي إلى هذه الأغلبية، قتلنا على أنه أنا غادي نوضع يدي على الجرح اللي هي ما مغطياش بتصاميم التعمير، والآن نعطيك الأمثلة عدة فيما يخص هذه اللجان التي تكلمت عنها، السيد الوزير. هذه اللجان بطبيعة الحال عندها قوة مستمدة من الحكومة، وتمثل الحكومة وعلى رأسها عامل الإقليم، عندما تتكون هذه اللجان عند الهدم أو وقف مشروع من المشاريع، أما في حل معضلة هذه المشاكل لم تتكون هذه اللجان ولم تسهر

التعمير حول العالم القروي، ولكن لا بد من طرح هذا السؤال، وتؤكد لكم السيد الوزير على أنه يواجه سكان العالم القروي الراغبين في بناء سكن أو تجديده، يجدون صعوبات وعوائق مسطرية، بحيث يطلب منهم إنجاز وثائق التعمير المطلوبة في المدن دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة العالم القروي والمستوى المادي والاجتماعي لساكنيه، فلم يعد بإمكان الفلاح حتى إنجاز جدار أو حيط أو تسييج أرضه أو إسطبل للماشية مثلا، وبالأحرى بناء أو توسيع سكن قائم جمع بصعوبة قدرا متواضعا من المال لبناء أو توسيع مسكن أو إنجاز تصاميم أو أداء مستحقات مالية وغيرها من المصاريف.

إن هذا الوضع، السيد الوزير، يجعلنا في حرج، نحن المسؤولين الجماعيين، أمام المواطنين عندما يطلبون منا رخص البناء أو الإصلاح، فنحن نعرف مستواهم الحقيقي اعتبارا لمعايشتنا اليومية لوضعهم، ونجد أنفسنا في نفس الوقت ملزمين باحترام قوانين نعرف صعوبة تطبيقها في هذا المحيط، ونحاسب على أي تساؤل في هذا الخصوص، ونعتقد، السيد الوزير، أنكم على وعي بهذا الوضع وسبق أن وعدتم بإيجاد مساطر ميسرة للتعمير في العالم القروي.

ونسائلكم عما تبيثونه بهذا الخصوص لوضع حد لمعاونة المواطنين القرويين وحتى في هوامش المدن.

وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد السلام المصباحي، كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بداية لا بد من التأكيد على أن الذي سيجيب على سؤالكم هو عضو في حكومة جلالة الملك وهو كاتب دولة في وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، وبالتالي لي كامل الصلاحية أن أجيب على سؤالكم.

أشكركم على طرح السؤال المتعلق بالعالم القروي ووثائق التعمير، ويبدو على أن المسطرة الميسرة في العالم القروي هي مكرسة بحسب القوانين الجاري بها العمل، فقط أنه ينبغي قراءة هذا القانون أو هذه القوانين قراءة سليمة وعدم تحميلها ما لا تحتمل، بحيث أنه رخصة البناء إلزامية في الوسط القروي بموجب الظهير الشريف لسنة 1960 في المناطق المشمولة بتصميم تنمية مصادق عليه، وبمقتضى القانون 12.90 المتعلق بالتعمير، فالرخصة واجبة في المناطق الآتية: المراكز المحددة، المناطق المحيطة بالجماعات

على حل مشكل ما.

السيد الوزير المحترم، نعطيكم أمثلة فيما يخص بعض المشاريع تقام على أرض في البادية وخاصة في الجهات النائية، عندما تتكون هذه اللجان تغيب الوكالة الحضرية التي أتم وصيون عليها، والمشاكل التي يعانون منها المواطنون هي الوكالة الحضرية، الوكالة الحضرية الآن أصبحت تطبق القوانين وتعرف جميع المشاريع، وخاصة منها المشاريع الكبرى التي تنفي إلى أناس.

السيد الوزير المحترم، قلنا ما عندنا وقت نتكلم، هذه اللجان أتم في إطار الدورية المشتركة الثلاثية لوزارة الداخلية ووزارة العدل غادي نقولو على أنكم أتم تنتمون إلى الحكومة وتمثلون هذا القطاع، لماذا لم تدافعوا على المشاريع التي أوقفت ولم تجد أي نور؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الله يخليك الوقت ضيق، ومازال عندنا أسئلة، شكرا الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

أولا انعقاد هذه اللجان الاستثنائية المحلية يتم بحكم القانون، وعندما لا تعتقد هذه اللجان فمعنى ذلك أن هناك إخلال بالقانون، هذا الإخلال بالقانون لا بد من تصحيحه، كذلك أن السلطة الحكومية والحكومة بتعليمات مولوية سامية تعنى أي عناية بالعالم القروي، وهي تعمل على اتخاذ العديد من تدابير المرونة، ومن هذه التدابير ما ورد في الدوريات التي أرسلت لمصالحنا الخارجية وكذلك للسادة العمال والولاية، واليوم فنحن نعمل بشراكة مع وزارة الداخلية على إعداد دورية جديدة لمزيد من المرونة وتوضيح المفاهيم. هذه الدورية من شأنها أن تحث على دعوة اجتماع لجنة استثناءات بصفة آلية كلما تعلق الأمر بملفات لا تتوفر فيها الشروط المطلوبة، وتحديد معايير عامة يتم العمل بها لتفادي المشاكل التقنية المتعلقة بالمساحات الدنيا، وكذا الجوانب الأخرى المتعلقة بالمساحات القابلة للبناء وبالحد الأقصى لعلو المبنى، والحث على التعامل مع ملفات البناء في الوسط القروي بالعناية اللازمة وتفعيل المساعدة التقنية بشكل يسهل على المواطنين الحصول على الوثائق التقنية بأقل تكلفة ودون عناء، وإحداث لجنة إقليمية زيادة على اللجنة المحلية تعنى بوضع مقاربة شمولية تروم معالجة استباقية لعملية البناء في الوسط القروي، مع الحفاظ على المؤهلات والموارد الطبيعية وضمان استدامتها.

ولعلم، السيد المستشار المحترم، أن هذه اللجان تعمل في عدد من المناطق بشكل عادي وجيد، ومن هذه المناطق أذكر طنجة مثلا وأذكر الخيصات وغيرها من المناطق التي تعمل فيها هذه اللجان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن ننتقل إلى السؤال الثاني موضوعه وضعية التعمير ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، بناصر أزوكاغ، عبد القادر قوضاض، الهاشمي السموني، محمد الكبوري، فليفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد عدنا إلى طرح نفس السؤال، وسنعود مرة أخرى إن لم نجد أذانا صاغية في هذا الباب في نفس السياق الذي أتى به الزميل لأن عرفنا بأن الحكومة سطرت برنامجا استعجاليا واللي كان من ضمن الأولويات ديالو كان القضاء على مدن الصفيح، محاربة البناء العشوائي، والصرامة في المخالفات والزجر، إلا أنه من الرغم من الجهود القائمة فإن مجال التعمير يعاني من اضطرابات كثيرة وفروقات لا حصر لها، وضعت حواجز كبيرة أمام تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي الاستعجالي، مما ساهم كذلك في عدم التمكن من القضاء على مدن الصفيح التي لازالت منتشرة في قلب المدن وضواحيها، ناهيك على انتشار البناء العشوائي الذي طال حتى المناطق الخضراء، التي تعتبر مجالا عموميا يمكن للسكان استغلاله كفضاء للاستراحة والتنزه والترفيه وأيضا يضمن كذلك التوازن البيئي.

لذلك، السيد الوزير، ولاسيما بعد التوصل بمراسلتكم حول الدوريات، نود معرفة الإجراءات العملية التي تقترح وزارتم القيام بها باعتباركم أنكم وصيين على هذا القطاع لوضع حد لمثل هذه التجاوزات الخطيرة التي تمس مجال التعمير. كذلك نود معرفة التدابير القانونية التي تعتمون القيام بها لفرض احترام القانون وزجر المخالفين.

السيد الرئيس، احتفظ بالوقت للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

شكرا للسيد المستشار المحترم على سؤالكم، وهذا السؤال الذي يتكون من شقين، الشق الأول متعلق بالإجراءات العملية، والشق الثاني المتعلق بالتدابير القانونية.

فما يتعلق بالإجراءات العملية، لا بأس من الإشارة إلى أن هذه الوزارة عبر مختلف أجهزتها المحلية والجهوية والمركزية وبتنسيق مع مختلف الفاعلين تتعمل على عقلنة التوسع العمراني وإنعاش السكن الاجتماعي وضبط

- تحويل المراقبين صلاحية اتخاذ التدابير المتعلقة بالإعداد والأوامر بالإيقاف الفوري للأشغال وإنهاء المخالفة؛

- وكذلك تعزيز الطابع الرعدي للمخالفات عبر الرفع من مبلغ الغرامات وإقرار عقوبات سالبة للحرية في حالة العود وإحداث تجزئات عصرية ومجموعات سكنية غير قانونية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات ونشكره كذلك على موافاة الفرق بنسخة من الدوريات التي وجهت إلى المدراء دبال الوكالات الحضرية حول شروط البناء في العالم القروي، إلا أننا بعد الاضطلاع على هذه الدوريات، لاحظنا أنها لم تتجه في نفس الاتجاه الذي نطالب به دائما حول تسهيل المسطرة للحصول على رخص البناء في العالم القروي. وفي بداية المراسلة دبالكم، كقولوا، السيد الوزير، لا يخفى عليكم ما يكتسبه تنظيم البناء في الوسط القروي من أهمية بالغة لما يوفره في إطار سليم ولائق لحياة كريمة ومستقرة، مع شروط الحصول على رخصة البناء التي فعلا تتقل كاهل المواطن لأن اليوم وزاركم فرضت على المواطن إعداد تصميم المسح الطبوغرافي بالجمال القروي، ونحن نعلم أن المسح الطبوغرافي يطلب فقط للتصنيف.

كذلك نطلب من المواطنين المستضعفين والضعفاء أن يؤدوا نفس الرسوم للحصول على رخصة البناء مع عدم مراعاة المناطق، التي في شارع محمد الخامس في الرباط يؤدي نفس الرسم التي كيتواجد في تونفيت ولا في أنفكو، ولا في أي منطقة نائية في المغرب. وهذا كيفاش كيمكن، السيد الوزير، احنا غنشجعو ونسهلو المأمورية، احنا بالعكس نشجع البناء العشوائي بهذه الشروط.

الآن احنا كرؤساء جماعات هذا الإشكال الوحيد التي عندنا داخل الجماعات وهو توفير أو منح رخص البناء للساكنة التي الكل والسادة المستشارين كيعرفوا هذا، الوضعية المزرية للمواطنين بالعالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب البوالة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

لا بأس من الإشارة إلى كون أن الدورية التي أرسلت إليكم، الآن كما أشرت هناك دورية جديدة نعمل عليها مع وزارة الداخلية ومع وزارة العدل،

الاختلالات العمرانية والحد من التجاوزات في ميدان التعمير والبناء. وتشكل الوكالات الحضرية أهم تلك الأجهزة، حيث تخول لها اختصاصاتها القيام مثلا:

- بالدراسات الضرورية لإعداد المخططات الحضرية ومتابعة توجهاها؛

- برمجة مشاريع التهيئة المتضمنة في هذه المخططات؛

- تحضير مشاريع وثائق التعمير؛

- القيام بالدراسات اللازمة لمشاريع تهيئة قطاعات خاصة؛

- تقديم المساعدة التقنية والفنية للجماعات المحلية فيما يتعلق بالتعمير والتهيئة؛

- مراقبة تنفيذ أهداف ووثائق التعمير وتطبيقها على أرض الواقع بتعاون مع جميع الفاعلين؛

- بلورة وتنفيذ البرامج الجهوية لإنعاش السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق؛

- الرفع من جودة التخطيط الإستراتيجي للمدن.

في ميدان المراقبة، عملت هذه الوزارة مع كل من وزارة الداخلية ووزارة العدل على استصدار دورية مشتركة بتاريخ 12 ماي 2008، تهم المراقبة في ميدان التعمير، حيث حددت دور الوكالة الحضرية والمفتشيات الجهوية التابعة لهذه الوزارة من أجل أن تعمل على تزويد السادة الولاة والعمال بصفة منتظمة بالمعلومات المستخلصة من صور الاستشعار الفضائي والصور الجوية المتوفرة، مصحوبة بتقارير بشأنها، والسهر على تتبع مآل الملفات التي أعطت الوكالة الحضرية بشأنها رأيا موافقا، والتأكد أثناء دراسة ملفات طلبات رخص البناء من وضع الدراسات من طرف المهندسين المعماريين للمشاريع المعنية.

كذلك أنه فيما يتعلق بالتدابير القانونية، فضلا عن ما تم الإشارة إليه أعلاه، فهذه الوزارة وبتشاور وتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة العدل، تعمل على:

- إعداد مشروع قانون يتعلق بالمراقبة وزجر المخالفات، ويهدف هذا القانون بالخصوص إلى توحيد وتبسيط مساطر المراقبة وزجر المخالفات المعمول بها حاليا؛

- تعزيز طرق وسبل المراقبة؛

- تعزيز عملية تتبع الأوراش المرخصة؛

- تنظيم تدابير افتتاح وإغلاق الأوراش، بما في ذلك فرض إلزامية فتح ومسك دفتر للورش؛

- التنصيص على تحرير محاضر معاينة المخالفات طبقا للشروط المحددة

في قانون المسطرة الجنائية وتوجيهها في ظرف ثلاثة أيام للنيابة العامة؛

الوزير، في جهة مكناس تافيلالت والجنوب كلو، (ورزازات تغير زاكورة) على الأقل احنا تنديرو، إلى قدر الله وكان، السكان ديالنا لا يلتجئون للصفيح، تيديروا أما الطوية ولا الرزك ولا الحجر، هذا على الأقل ما تنديروش ذاك الرزك ولا ذاك الصفيح... إلى القضاء على مدن الصفيح والتي عرفت تعثرا وفشلا متواصلًا، لم يفض إلى الحد من انتشار واستفحال هذه الظاهرة.

لذلك، نسانلكم، السيد الوزير، هل تتوفرون على تقييم دقيق وموضوعي، يكشف مكامن الخلل وأسباب تعثر كل المبادرات التي تم اتخاذها في هذا المجال؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد كاتب البوالة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

أولا لا بد من الإشارة إلى كون أن السيد المستشار المحترم قد غير صيغة سؤاله التي كانت تتعلق بأجراء الدراسات والأبحاث التي تعهدت بها الحكومة في مجال محاربة السكن الصفيح، وحولها إلى الحديث عن السكن الصفيح والأرقام، وهناك اختلاف بين الدراسات وبين الأرقام.

فإذا ما أردتم الأرقام، فالأرقام تنطق بما فيها، ونسجل بأن التقدم في البرنامج وصل اليوم إلى 67,6% بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار 75 أسرة التي أضيفت بين سنة 2004 و2010 عندما انطلق هذا البرنامج، حيث اليوم وصلنا إلى عدد الأسر 346 أسرة اللي معنية، التقدم وقع فيها ب 67,6%، اللي باقي خص العمل عليه هو فقط 39 أسرة اللي ما عندهاش رؤية.

أما فيما يتعلق بالدراسات والمخططات التي اشتغلت عليها هذه الوزارة واستثمرت نتائجها فهي كثيرة، وأذكر من بينها دراسة حول محاربة السكن غير اللائق وإعادة النظر في منهجية التدخل، اللي تمت في سنة 2002، وهاذ الدراسة أنه النتائج ديالها تم استغلالها واستثمارها في وضع مجموعة من البرامج، ومن أهمها برنامج مدن بدون صفيح، اللي وصل اليوم كما قلنا 67 فاصلة شي حاجة.

الدراسة الثانية هي دراسة حول تحديد معايير السكن الاجتماعي، اللي انتهت في سنة 2002، ومكنت هذه الدراسة من تحديد الحدود الدنيا لتكلفة إنجاز المساكن الاجتماعية، مع اعتبار كل مقاييس التقينة الضامنة للجدوة والسلامة، واستثمرت في برامج السكن الاجتماعي.

الدراسة الثالثة، دراسة تتعلق بوضع المخططات المحلية للسكن والتنمية الحضرية، وانتهت في سنة 2004، وتم استثمار نتائجها في تحديد محتوى عقود المدن الخاصة بالبرنامج الوطني مدن بدون صفيح، والمشاريع المتعلقة بالتأهيل الحضري، وتحديد آفاق التوسعات العمرانية الممكنة.

وهي تدقق أكثر ما ورد في البورصة السابقة وتدعو إلى تبسيط المساطر وإلى مرونة أكثر، في حين أن هذه المرونة ينبغي أن تتم داخل اللجان المحلية الاستثنائية وليس خارج هذه اللجان المحلية، بحيث أن اللجنة المحلية هي سيدة في اعتبار طبيعة المنطقة وخصوصيتها، مع المحافظة على القصد من القوانين وقصد المشرع هو أن نحافظ على طبيعة العالم القروي، ألا نقرط في أراضينا الفلاحية وأن تكون التجمعات العمرانية القروية تجمعات متقاربة فيما بينها حتى تتمكن السلطات الحكومية من النهوض بهذه المجالات لما فيه خير الساكنة من بنيات تحتية وخدمات أساسية.

هاذ الشيء يسري على الرسوم كما يسري على الإجراءات الأخرى، لأنه هذه اللجنة المحلية هي لجنة استثناءات، والاستثناء يشمل كل القواعد التي تنص عليها قوانين التعمير في جهات مغطاة بوثائق التعمير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث، موضوعه إجراء الدراسات والأبحاث التي تعهدت بها الحكومة في مجال محاربة السكن الصفيح، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين والأطرب،

إذا كانت الحكومة، السيد الوزير، قد التزمت، وفعلا هي التزمت في تصريحها الحكومي بالعمل على الرفع من وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي للبلوغ، إلى كنتذكر، إلى 150 ألف وحدة سكنية سنويا من أجل القضاء على مدن الصفيح، فإننا نسجل مع كامل الأسف، وهاذ الشيء تنقلوه دائما، السيد الوزير، أن قطاع الإسكان بالمغرب لازال يعاني من مشاكل بالجملة، وتقول لكم بالجملة، تصدرها المعضلة المستعصية على الحل وهي أحياء الصفيح المنتشرة في معظم المدن المغربية (الدار البيضاء ومراكش وتامة ومكناس)، والمشكل ديال الهيشات في مراكش اللي 6 سنوات هاذي ما بغاش يتحل، اللي حتى المقاوله اللي قابطة ذاك المشروع امشات للإفلاس، مقاوله الحسني، وهاذ المشكل السيد الوزير مازال مبعاتش تحله الحكومة، فدور ومدن الصفيح التي ظهرت كنتيجة مركزية لسياسية الفقر والتمهيش والتناسل. هذه الأحزمة البئيسة لم تأت من فراغ وإنما ناتجة عن عدم وضوح الرؤية وغياب التخطيط، إلى ابغينا نسميه التخطيط العقلاني، والإفلاس الواضح للبرامج الحكومية المتبعة في ميدان الإسكان.

وفي هذا الصدد، وأمام بأس المغاربة من تضخم الشعارات والمبرامج المتنوعة والمتعددة التي تهدف إلى القضاء على مدن الصفيح، احنا، السيد

تشري الأرض اليوم، ما عندهاش باش تشري أرض دبال 50 ألف فرنك و100 ألف فرنك، أتم، الله يخليكم ذاك الرج اللي حقتو اشريو لنا، الله يخليك، فين نسكنو هاذ الناس، وجاوبني جواب مقنع الله يجازيك بخير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد كاتب المولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

أولا المحاسبة ديال هاذ المؤسسة الدستورية واجب، وإذا لم تقم بها فمعنى ذلك أنها قد أخلت بواجبها، إذن المحاسبة ضرورية.

فيما يتعلق بالعقار، فالعقار تم وفق مساطر ووفق عروض ويمكنكم أن تستدعوا إلى اللجنة لتقديم كل دقائق الحساب.

فيما يتعلق بالمدة الزمنية ديال إنهاء دور الصفيح، ليس هناك عقدا يحدد هذه المدة وعدم أو التأخر في البرامج لا يعود بالدرجة الأولى لوزارة الإسكان والتعمير والتنمية المحلية أو السلطة الحكومية، ولكن يعود إلى كون أن هناك منظومة محلية، وهذه المنظومة المحلية تعاقدت مع السلطة الحكومية، وفي المنظومة المحلية هناك أدوار، كل مسؤول له دور معين، هل قامت هذه المنظومة وهاذ عناصر المنظومة كل واحد من جهته بالدور الملقى على عاتقه.

لماذا تمت زيادة 75 أسرة، هناك زيادة ديمغرافية، ولكن نعرف هناك زيادات أخرى تمت لحسابات ضيقة، حسابات قد تكون سياسية، وبالتالي فمسؤولية دور الصفيح هي مسؤولية مجتمع، هي مسؤولية دولة، هي مسؤوليتنا كلنا.

الآن نقول على المنظومة المحلية أن تقوم بواجبها، ونحن مستعدين لإعطاء الحساب، لكن النتيجة هي نتيجة لا يمكن أن ننظر إليها من منظار سوداوي، هناك 43 مدينة قد تم إعلانها مدينة بدون صفيح، وهناك 42 مدينة في الطريق لأن التقدم وقع فيها إلى ما يصل إلى 70%.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير التربية الوطنية حول أسباب تأخر إحداث أكاديمية محمد السادس للغة العربية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الله عطاش، عبد الإله الحلوطي، محمد رماش. تفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

الدراسة الرابعة، هي دراسة حول حصيلة وتقييم آليات المراقبة الاجتماعية في إطار عمليات معالجة السكن غير اللائق، وانتهت في سنة 2008، وركزت على معرفة مدى تجانس منهجية العمل في جوانبها المؤسساتية والتنظيمية والمنهجية، وكذا على مستوى الموارد البشرية المجددة للعمل بها، وكذلك ركزت على مدى فعالية هذه المقاربة اعتمادا على النتائج الملموسة، مثال ذلك: عدد البراريك المهذمة، عدد الأسر المستفيدة، المنتوجات والخدمات المتوفرة، القروض الممنوحة، البنات الاجتماعية، الأنشطة المدرة للدخل، إلخ... ومكنت هذه الدراسة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إلى ابقي عندكم شي حاجة في التعقيب، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الله عباد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أولا، السيد الوزير، احنا فعلا الدراسات ديال مدن الصفيح علاش كنتكمو، والسيد الوزير فلتو لنا في البداية ديال الولاية ديالكم المحترمة، درتو لنا الدراسات كتقولوا لنا آخر 2010 ما غادي تبقي حتى بركة في الرباط وفي سلا وفي تمارة.

السيد الوزير، بناء على ذوك الدراسات ديالكم أعطيناكم أراضي، اخذيتو عندنا ما يزيد على ألفي هكتار، اخذيتو في الرباط، اخذيتو في السويبي وكتفروها معروفة، واخذيتو في سلا واخذيتو عندنا في تمارة، أنا أتمني لتجارة لأن نتعرف أشنو كيوقع فيها، ألف و700 هكتار.

بناء على الدراسات ديالكم كتقولوا لنا آخر بركة غادي تنتهي في 2010. السيد الوزير، من هذا المنبر كتقولو لكم تمارة: باقي الدوار الجديد، دوار أولاد بناصر، أولاد بلمكي، دوار الصهد بالنسبة لتجارة. بالنسبة لسلا: دوار تابريكت، دوار الديبو، دوار سهب القايد. بالنسبة للرباط: دوار الكورة ودوار الكرعة.

الله يجازيك بخير أخذتم ألفي هكتار، اخذيتوها ب 10 دراهم، بعوتها ب 5000 درهم، اللي كطلبو منكم، الله يخليك، شوف ما تجاوبنيش شي جواب، السيد الوزير، جواب مقنع، ابغينا فين نسكنو هاذ الناس، غادي تشريو لنا أرض أو غادي ندخلو معكم في المحاسبة درجة درجة، راه احنا نمل السكان، وكهضر معك باسم البرلمانين ديال الجهة، 70% ديال البرلمانين.

الله يجازيك بخير، غادي تشريو لنا الأرض فين غادي نسكنو هاذ الناس، لا يمكن تاخذوا لنا الأرض ديال الدولة اللي كتسوى 10 ديال الدراهم ونمشيو احنا نشريو لهم، حتى الدولة ما عندهاش الإمكانيات باش

السيد المستشار، وهو لمصلحة من هذا التأخر؟ باش نقول بأنه أولا لمصلحة الوطن ولمصلحة المنظومة التربوية وغادي نفسر علاش.

لما تم التنصيب داخل الميثاق على هذه الآلية، كنتذكرو بأن هاذ الشيء حدث في نهاية القرن الماضي، في واحد الفترة اللي كنا كنعرفو على امتداد رقعة الوطن العربي واحد العدد ديال المجمعات اللغوية اللي كانت المهام ديالها على مستوى كل قطر النهوض بأوضاع اللغة العربية، ولكن اللي حصل ملي كنعرفو الصورة الآن، أي 12 سنة من بعد، ماذا نلاحظ؟ نلاحظ أنه وقعت جوج ديال التطورات أساسية:

التطور الأول وهو أن أغلب هذه المجمعات اللغوية في العالم العربي هي الآن في حالة فنور إن لم تكن في حالة عدم الوجود إطلاقا، باستثناء مجمع الأردن اللي أتم كنعرفو بأن كان عنده واحد الدور أساسي في واحد العدد ديال المجالات.

اللي وقع كذلك خلال هذه العشرية، وهو أننا عرفنا تطور غير مرتقب بالنسبة لجميع ديال التكنولوجيات الرقمية اللي زادت عقدت أوضاع اللغة العربية على مستوى التنافسية العالمية، أعطي فقط إشارة، على المستوى ما يتداول في الأنترنت اليوم، لا تشكل المضامين باللغة العربية إلا ما بين 0,1 إلى 0,2%، وبالتالي احنا أمام أوضاع أكثر تعقيدا على مستوى حضور اللغة العربية مع ما كانت عليه الأوضاع في نهاية القرن الماضي.

الآن على المستوى الداخلي، على المستوى الداخلي لاحظنا نحن من خلال مختلف برامج ديال تقويم التعليم اللي خضعت لها منظومة التربية والتكوين أن هناك تدني ديال التملك من المهارات والمعارف المرتبطة باللغة العربية لدى الناشئة داخل المؤسسة التعليمية لاعتبارات كثيرة يعرفها الجميع. بالإضافة إلى هذا، هناك كذلك واحد العدد ديال الاضطرابات لاحظناها على مستوى تدريس بعض المواد المرتبطة بكون أننا ما استطعناش فعلا أن ننقل نماذجنا التربوية بشكل كامل للغة العربية، وهاذ الشيء مثلا بالنسبة للسادة المستشارين اللي ابغوا يشوفوا بشكل واضح، عندنا الآن بعض الدروس النموذجية اللي كتمررها القناة الرابعة في إطار برنامج فرصة للنجاح، غادي يبان لكم بالواضح كيفاش أن الأستاذ اللي كيدرس مثلا الرياضيات أو الفيزياء، الخطاب الشفوي...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير انتهى الوقت، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد رماش:

نُحفظ بواحد الدقيقة في التدخل ديال السيد المستشار.

بسم الله الرحمن الرحيم.

جوابكم، السيد الوزير، مع كامل التقدير والاحترام لم يعد له مبرر واقعي وقانوني يذكر، مما يجعلنا نطرح السؤال بعنوان كبير وهدف عميق،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين،

السيد الوزير، هذا السؤال طرحناه على السيد الوزير الأول وأودعناه أكثر من سنة ونصف تقريبا، وفي كل مرة يبرمج وفي كل مرة يطلب منا تأجيله لأن الأكاديمية، يعني، أنها في القريب العاجل يمكن أن ترى النور. السيد الوزير، الميثاق الوطني للتربية والتكوين أكد على إنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية في 2000-2001، القانون صدر في 2003 ومع ذلك لحد الآن من 2003 إلى الآن، 8 سنوات، لازالت هذه الأكاديمية، أكاديمية محمد السادس للغة العربية، اللي هي تفعيل المادة 113 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، لحد الآن 8 سنوات لم تر النور ولم نعرف الأسباب، فما هي الأسباب؟ في مصلحة من يتم تعطيل هذه المؤسسة العلمية اللي عندها سلطة مرجعية لحماية اللغة العربية الحامية لهويتنا الوطنية والمستقبل تميّتنا؟ إذ تؤكد كما هو معروف وكما يعرف الجميع أن كافة التجارب العالمية، أن النهضة العلمية والعمرائية التي حققتها جميع التجارب لا يمكن أن تحقق إلا بلغاتها الوطنية، وعندنا تجارب كبيرة الصين، اليابان، إسبانيا، وغيرها من الدول.

وكذلك الميثاق يؤكد على أن هذه الأكاديمية غادي تكون هي المرجعية الحاكمة في ميدان اللغة العربية وضمان تطورها ومواكبتها للمستجدات في البحث العلمي واللغوي والتربوي والتكنولوجي، والحث على تعميم استعمالها في جميع المرافق العامة والحرص على سلامة نحوها وصرفها. التساؤل اللي عندنا احنا: ما هي الأسباب الحقيقية التي تفسر هذا التأخر الحاصل في إخراجها؟ وما هي الجدولة الزمنية التي تقوم بها الحكومة لإخراج هذه الأكاديمية إلى حيز الوجود؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد اخشيبن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد النائب المحترم على طرحه هذا السؤال اللي هو فعلا سؤال يرجع بين فترة وأخرى أمام أنظار السادة المستشارين والسادة النواب.

في الواقع أعتقد بأن السيد المستشار في بسطه للسؤال ذكر بالسياق التاريخي اللي أفضى إلى تنصيب الميثاق الوطني على هذه الدعامة الأساسية، اللي هي ضرورة إنشاء هيئة وطنية تضطلع بمهام النهوض بأوضاع اللغة العربية في بلادنا.

وبغيت منذ البداية نجاب بشكل مباشر على السؤال اللي طرحه

على واحد الانتظار.

إذا كنا نعتبر بأن هذا تسويق، فهذا التقدير كخليفه للسيد المستشار من حقو يقولو، ولكن اللي بغيت أن أؤكد له أنه كاين فرق عمل كشتغل بكل مهنية وتستحضر كل التجارب، بما فيها تقييم أداء المجمعات اللغوية العربية على امتداد الوطن العربي، وبعثنا ناس لتونس وبعثناهم لمصر وبعثناهم لسوريا وبعثناهم للأردن من أجل الوقوف بشكل جلي على أشنو هي التجربة.

إذا كنا غادي نجيبو شي حاجة ونلصقو لها التيكيت ونقول راه عندنا أكاديمية، فما شي هكذا كشتاغلو احنايا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل الآن إلى السؤال الثاني موضوعه رد الاعتبار للمدرسة العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لسط السؤال.

المستشارة السيدة فريدة النعمي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إن الانتشار الواسع للتعليم الخصوصي بكل تجلياته، ولاسيما في المستوى الابتدائي والإعدادي، وما لذلك من آثار وانعكاسات واضحة على القدرة الشرائية لعدد من الأسر المغربية، يدعونا إلى طرح موضوع تجديد الثقة في المدرسة العمومية والدفع بها إلى الانخراط في الإصلاح.

إن استعادة الثقة في المدرسة العمومية أصبح موضوعا عاما يهم مختلف شرائح المجتمع المغربي ومختلف مكوناته، سواء السياسية أو الجمعية، بالإضافة إلى القطاع الوصي، إذ أن ما وصلت إليه المدرسة العمومية ومردوديتها من تدني، أصبح يتداول في كل المنابر الوطنية، وهو مؤشر خطير بالنسبة لمستقبل البلاد ككل لأن رهان التنمية في أي مجتمع تقوده قاطرة التعليم والمدرسة العمومية.

إن صورة المدرسة العمومية أصبح متدنيا جدا من جهة أولى لافتقارها لأبسط الشروط لممارسة العملية التربوية، وخصوصا حينما توضع بناية مدرسة ما في أحياء هامشية في مكان هامشي وتحوط به أزبال وبدون حماية ولا تحصيل لها سواء ضد الظواهر السيئة التي تتسبب في انحراف الأطفال والشباب وتحل بالنظام العام بجانب المؤسسات التعليمية.

لقد تراجعت الثقة في مدرستنا العمومية والذين عايشوا سنوات الستينات والسبعينات يعرفون جيدا مصداقية المدرسة المغربية والثقة التي كانت تحظى بها، لكن لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية تراجع الإنفاق في هذا القطاع، وبالتالي أصبحت صورة المدرسة العمومية لدى المواطن

هل للحكومة إرادة سياسية حقيقية لإخراج أكاديمية محمد السادس للغة العربية إلى الوجود؟ لماذا الحديث عن الإرادة والنية والقصد، السيد الوزير؟ لأنه صدر القانون المنظم للأكاديمية منذ 19 يوليوز 2003، أي الآن قارب 8 ديال السنوات على صدور القانون، وفي معرض جواب وزيركم على بعض الأسئلة في نفس الموضوع بالبرلمان، والتي تمت يوم 5 دجنبر 2007، وقالت وزيركم بأنه في الأسابيع القليلة المقبلة ستبدأ الإجراءات القانونية والتنظيمية، وقد مر على كلام السيدة الوزيرة 4 سنوات و5 أشهر و3 أيام، أي الأسابيع أصبحت سنوات، السيد الوزير. ومادام أن هذه الأكاديمية، التي تحمل اسم جلالة الملك، لم تتلمس بعد بداية معالمها وخروجها للوجود، فإننا نرجع بكم مذكرين لعل الذكرى تنفع المؤمنين، قائلين عن لغة الضاد بأنها لغة رسمية للبلاد منذ الاستقلال، هي لغة الحضارة العربية عرفها مغربنا منذ الفتح الإسلامي إلى الآن، وحدت الأجناس والأعراق المغربية في بوتقة واحدة، أكلنا عربا عارية أو أمازيغ.

إننا نستغرب كيف لهذه اللغة الواقعية لمكاتها في نسيجنا الثقافي والتربوي العلمي والتقني والتواصلي أن لا تفعل أكاديميتها؟

كيف لهذه اللغة التي جاء فيها الميثاق في مادته 113 ليعززها؟

كيف للقانون المنظم للأكاديمية الصادر في 2003 أن لا يسرع في

إخراجها؟

كيف لهذا الزخم كله أن لا يجعل بإخراج هذه الأكاديمية؟

وبالتالي، السيد الوزير، تبقى مجموعة من الإشكالات مطروحة. نختم ونقول في النهاية المطاف، هذا كله قد أقول بعضه، يجب تقوية موقع اللغة العربية في المنظومة الدراسية، سواء على مستوى المعدل أو الحصص المنجزة، يجب أن يمتد إشعاع اللغة العربية في المدرسة العمومية إلى باقي المواد العلمية وتعالج الازدواجية على مستوى التحصيل الدراسي المدرسي والجامعي.

وأخيرا، مما يفرض التعجيل بإخراج أكاديمية محمد السادس للغة العربية إلى الوجود دون تسويق أو تماطل، وتجاوبا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

أنا فعلا، أنا مكملتشاي يمكن العرض ديال مختلف المعطيات، لأن فعلا فيها كثير ديال التفاصيل، اللي بغيت فقط أن أطمئن السيد المستشار، أن من جهة احنا الآن بإعادة النظر ليس فقط في الآلية ولكن في الأهداف ديالها وفي الوظائف ديالها وفي التركيبة ديالها.

إذا كان الغرض هو نخرجو مؤسسة شكلية وصورية باش نقولو احنا سجلنا المبدأ، راه ماشي هادي هي المقاربة باش تنشتغل أنا شخصيا، وبالتالي يستحيل أنني نمن مبادرة اللي ما عندهاش جدوى فعلية وما كتجاوبش

كنا نتلقى فرع محلي دىال نقابة لا تمثل أي شيء ينادي إلى إضراب وطني ويتم الاستجابة إليه، كنا نلقوا مثلا بأن احنا عايننا من الإضراب لمدة 3 أيام على المستوى الوطني للاحتجاج على غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار.

كنا أكثر من هذا، مركزيات نقابية - والحمد لله لا تمثل أي شيء - تنادي إلى إضراب وطني من أجل الاحتجاج على إقصائها من الحوار الاجتماعي الوطني، وهاد الشيء كوا شكوا اللي كيخلص الفاتورة ديالو؟ التلاميذ.

نهاية الأمر نصل إلى مؤسسات اللي من بداية السنة إلى اليوم عانت من أكثر من 48 يوم دىال الإضراب، والآن هاد الموجات دىال الاحتجاجات العشوائية كتوصل لبعض الفئات اللي احنا معتمدين عليهم أساسا باش يحملوا المشروع دىال المدرسة المغربية العمومية، اللي منهم مثلا المدرء، وإلى فترة قريبة المفتشين.

نهاية الأمر أشنو هو؟ أن هاد الشيء هذا راه ما غاديش يمكن لنا نتغلبو عليه بوحدنا، ما غادي نتغلبو عليه إلا إذا ساعدتونا اتما: أولا، بسن قوانين نحن بحاجة إليها اليوم أكثر من أي وقت مضى، قانون الإضراب وقانون التنظيمات النقابية.

وثانيا، من خلال ما تكلمتم عليه.. دقيقة، السيد الرئيس، لأن بالفعل احنا أمام قضية كبيرة جدا، بصدق أمام قضية كبيرة جدا، وهادي مناسبة باش الرأي العام يكون موضوع في الصورة بشكل واضح حول هذا الموضوع.

الشق الثاني واللي احنا محتاجين لو فعلا، أن كل الفعاليات اللي مرتبطة بشكل مباشر بالمدرسة وأساسا الأسر وثانيا المنتخبين يلتفوا حول مشروع المدرسة المغربية، أنا أقولها بكل مسؤولية نحن أمام مخطط يستهدف المدرسة المغربية العمومية، إلى ما تحملناش مسؤولياتنا كاملة وكل من موقعه، راه غادي يمكن غدا نندم على هاد الشيء.

بل أكثر من هذا، في الوقت اللي احنا نتكلم فيه، احنا عندنا فرق داخل الوزارة كتنشغل حول فرضية السنة البيضاء هاد السنة بالنسبة لواحد العدد دىال الأقاليم، فإذا كنا واعين بمسؤولياتنا وبشكل صادق، على كل الفعاليات داخل هذا المجتمع، واللي هي كلها بالمناسبة أبناء وبنات المدرسة المغربية العمومية، أنها تتحمل مسؤولياتها التاريخية أمام هذا الوضع اللي احنا فيه، اللي هو وضع الآن دىال التسيب، ما غاديش يمكن لنا نقاوا مستمرين فيه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد حميدي:

شكرا السيد الرئيس.

المغربي متدنية وأصبح الهدر المدرسي في إحدى سماتها الرئيسية سواء بالبوادي أو المدن.

السيد الوزير،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نتساءل أمام هذا الوضع عن إستراتيجية وزارتم فيما يخص استرجاع الثقة للمدرسة العمومية بصفة عامة، ونخص هنا بالذكر المناهج التعليمية والتربوية وتجهيزات المدارس والحملات التواصلية مع آباء وأولياء التلاميذ، فضلا عن اعتماد برامج تشاركية مع المجتمع المدني والنسيج الجمعي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الآن الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا سؤال السيدة المستشارة يطرح قضية جوهرية وعندها راهنية بالغة، ولكن كت كتنمى شخصيا لو أنه استحضرت كذلك في ضمن سياق ما تم التعرض إليه التطورات اللي كتعرفها المدرسة المغربية اليوم.

لكن بصفة عامة أنا متفق مع الطرح الجوهري اللي طرحه السؤال هو أن هناك فعلا اليوم سؤال كبير دىال الثقة في المدرسة المغربية واللي جاي في رأيي من واحد المفارقة غريبة جدا، أنه في نفس الوقت اللي المدرسة المغربية كتعرف مجهودات غير مسبوق في تاريخ المغرب المستقل بشهادة الجميع، سواء فيما يرتبط بالبنيات وبالصيانة وبالتجهيزات الديدكيتكية، وهاد الشيء كتعرفو، السيدة المستشارة، وقوفا عند أيها مدرسة وأيها قسم غادي بيان هاد الشيء بشكل واضح، أو فيما يرتبط بالمجهود الاستثنائي الذي يتم القيام به منذ سنتين الآن على مستوى الدعم الاجتماعي دىال الأسر وديال التلاميذ المعوزين، سواء برامج مليون محفظة، برنامج تيسير، الإطعام المدرسي، النقل المدرسي، وما إلى هذا... أو فيما يرتبط بالمراجعة الهيكلية والجوهري دىال المشروع التربوي دىال المدرسة المغربية أو كل ما يرتبط بتقوية الحكامة على مستوى المؤسسات.

في الوقت اللي كنا شاهدو هاد الشيء كوا، كنا نلقوا أن بالمقابل هناك قطعة مع المجتمع اللي سميتها بأزمة الثقة، هاد أزمة الثقة، بدون شك، مردها شيء لا يوجد في سؤال السيدة المستشارة، وهو موجة الاضطرابات التي تعرفها المدرسة المغربية منذ السنة الماضية، وأساسا هاد السنة هادي، واللي بلغت، باش نذكر فقط ملي كتكلم على الاضطرابات، أنكلم على الانقطاع عن الدراسة والذي يتجه في جوج دىال الاتجاهات:

الاتجاه الأول وهو موجة الإضرابات العشوائية اللي عرفناها منذ بداية السنة، وملي كتكلم على العشوائية أكاد أقول العبثية، لاحظنا مثلا بأن

تكلمت عليه. إذا كنا بصدد تقييم البرنامج الاستعجالي، فهذا عندنا مجالات وأنا مستعد لها ابتداء من غدا، في إطار اللجنة، في إطار الفريق، في الإطارات التي ابغيتو باش نضعكم في الصورة بشكل واضح حول فين واصل المخطط الاستعجالي، وأشنو هي الامتيازات ديالو؟ وأشنو هي النقائص ديالو؟

اللي كنتكلم عليه وهو استنهاض المجتمع المغربي حول أوضاع في ظرفية متميزة تمر منها المدرسة العمومية، إذا كنا كنتكلمو على حالات التي كذكرها السيد المستشار ديال مدارس محجورة في المدينة، وهو كيخبر بأن المسألة مرتبطة بالطلب على التمدد، إذا كنتكلم على حالات ديال مدارس التي لم تطلها الصيانة لاعتبارات بما فيها مسؤولية الجماعات المحلية، هذه كلها قضايا احنا مستعدين نفتحها واحدة بواحدة.

لكن اللي كنتكلم عليه في الإطار اللي احنا فيه، اللي هو الإطار الوطني، هو إطار مسؤولية وطنية ديال كل الأطراف اللي عندها ارتباط مباشر بالمدرسة العمومية من أجل إنقاذ المدرسة العمومية. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيد الوزير، موضوعه معادلة الشواهد، للمستشارين المحترمين السادة: عبد المجيد الهاشي، حسن بيجديكن، محمد المفيد، الحسين أشنكلي، لحسن نبيه، فليفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيد الرئيس، أهنتكم على حسن تسيير الجلسة وعلى الصرامة المعهودة فيكم ولاسيما الصرامة في تطبيق القانون والحفاظ على الوقت.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

لقد تطورت الوسائط والآليات الكفيلة بضمان عملية التكوين عن بعد، ومن بين هذه الوسائل هناك آليات قانونية مثل الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة التي تبرمها الجامعات المغربية مع الجامعات الأجنبية، وخصوصا فيما يتعلق بالإجازات المهنية.

وبالفعل هناك اتفاقيات هيأت فيها الجامعات المغربية مرافق التدريس والوسائل البيداغوجية، بينا خضع الطلبة لتكوين تشرف عليه أطر من الجامعات الفرنسية مثلا، وبمناهج تدريس فرنسي، وبالتالي حصل الطلبة المسجلون على إجازات مهنية تمنحها الجامعات الفرنسية، لكن هذه

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هو الغريب في الأمر، السيد الوزير، وهو قد جاء على كلامكم بأن هناك إضرابات، وسبحان الله من هو المسؤول على هذه الإضرابات في المؤسسات والجماعات المحلية؟ واش كين شي حكومة أخرى؟ هذا هو السؤال المطروح الجوهري.

إذن تكلمتم، السيد الوزير، كذلك على المؤسسات والبنية التحتية، أنا ما كرهت، السيد الوزير، وهو غادي تمشي لجنة من مجلس المستشارين مع الوزارة ديالكم باش غادي نوقفو على المؤسسات هي شبه بنايات محجورة في المدار الحضري، ما بالك في المجال القروي، إذن هذا واقع يعيشه أبناء الشعب المغربي.

السيد الوزير، كيف ستكون الحالة النفسية؟ كتنقول بأن هناك انقطاع عن التعليم، فكيف تكون الحالة النفسية ديال هاذ للتلاميذ والحالة النفسية ديال حتى رجال التعليم اللي تيعملوا في هاذ المؤسسات؟ وكل تلميذ كيخضو يدي معه واحد المظلة في الأيام ديال الشتاء باش يغطي المياه اللي كتندخل عليه والهشاشة ديال هاذ المؤسسات التعليمية، الزجاجات مكسرة، أبواب كذلك، أسوار المؤسسات مهدمة، إلى غير ذلك.

ونجيو، السيد الوزير، وهو فيما يخص البرنامج الاستعجالي الذي عرف تعثر في عملية الإدماج، وهناك مضبعة للوقت فيما يخص بالنسبة للتلاميذ، هناك أربع فترات في كل سنة، كل فترة كتنديروا 15 يوم ديال هاذ المناقشة ديال هاذ البرنامج، وهناك الكثرة ديال الامتحانات وبدون جدوى، إلى غير ذلك من... ولا أظن بأن، السيد الوزير، لأن هذا البرنامج الاستعجالي كان خصو يتدار في الأول بمشاركة ديال الخبراء ورجال التعليم اللي عندهم شوية وكيعرفوا هاذ المشاكل هاذي.

وأخيرا، السيد الوزير، أقول لك بأن هناك مشكل في مؤسسة تعليمية، وأتساءل، السيد الوزير، هل في علمكم ما يقع في مؤسسة سيدي إسماعيل بإقليم الجديدة، اللي وقعت فيها شي مسائل سياسية اللي اغتموها بعض الأشخاص، وهو الحارس العام ديال هاذ المؤسسة اللي كيخرج أطفال قاصرين لوفقات احتجاجية باش غادي يؤدي بها واحد المسائل ديالو شخصية وحرزوية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب في دقيقة واحدة.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا كتأسف أن السيد المستشار ما التقطش الأساس في اللي

المسالك، ووقتها كيولي بالنسبة لنا كان دبلوم (codiplômé) ولا دبلوم وطني عندو نفس المواصفات.

في انتظار هاذ الشئ، احنا بصدد المعالجة ديال هاذ الحالات اللي تكلمتو عليها، كايين واحد العدد ديال الشباب تكونوا مع مؤسسات كندية، مع مؤسسات فرنسية، احنا كندرسو الملفات واحد بواحد، وفين ما كئلواو شي مخرج قانوني اللي كيمن يساعدا باش نسويو الأوضاع المادية أو الإدارية ديال حاملو هذه الشهادات، فاحنا نتعامل معها بهذا المنطق. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيد الوزير. في الحقيقة احنا ما عندنا شك بأنكم باذلين مجهود كبير، ولكن، السيد الوزير، هادي راه إشكالية كبيرة، راه الطلبة الآن كيدخلوا الجامعات على أساس أنهم غادي يقبطوا شهادات معترف بها، وهاذي جامعات مغربية دايرة اتفاقيات مع جامعات أجنبية، والطلبة ما كيقراوش مجانا، كيقراو بتكلفة غالية جدا.

تصور معي، السيد الوزير، أن طالب يؤدي ثلاث سنوات في التكوين على أساس أنه يشد دبلوم معين غادي يمشي يشتغل به، فإذا به هذا الدبلوم لا معادلة له.

احنا، السيد الوزير، نطلب منكم ونطلب من الحكومة أنه إما هذه الاتفاقيات كاع ما تكون، وأحسن، باش ما يقاش الطالب ضحية، وإما توضعوا حد لهذه الإشكالية، باش ما يبقاو لا الطلبة ولا أولياؤهم ضحايا هذه الإشكالية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

غير باش أطمئن السيد المستشار بأنه لما تكلمت على مساطر جديدة، فاحنا الآن بصدد تدير 1760 مسلك ديال التكوين مع الجامعات العمومية، وبالتالي ما هو مقترح على الجامعات؟ أنهم يقدموا ملفات تخضع للضوابط التربوية اللي وضعناها في إطار هاذ الأنساق اللي قلت لك، في إطار هاذ الاتفاقيات، مثلا الجامعة عندها اتفاق في التكوين حول أيها مجال مع جامعة أجنبية، كتقدم ملفها ديال بأنه مسلك عادي كأيا مسلك، الطرف الذي

الإجازات بقيت دون أي قوة قانونية، مادامت الوزارة لا تعترف بمعادلتها اعتمادا على الفقرة 11 التي تنص على أن طالب المعادلة يجب أن يدلي بما يفيد إقامته بالبلد المانح للشهادة، وهذا أمر عرقل الحياة المهنية لخريجي هذه الإجازات المبينة على اتفاقيات بين الجامعات المغربية والجامعات الأجنبية. ما هي، السيد الوزير، مصادقية هذه الاتفاقيات؟ وهل لديكم حل مؤقتا وفوريا إلى حين تعديل القانون؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار كيطرح فعلا إشكالية حقيقية مرتبطة ببعض مساطر المعادلة ديال الشهادات الأجنبية، وهاذي يمكن مناسبة باش نرجعو للموضوع بشكل أكثر شمولية.

بدون شك أن الناس اللي بطريقة أو بأخرى فتحوا شي ملفات مرتبطة بالمعادلة غادي يكونوا غانوا الأمرين من المساطر ومن التعقيد ديالها، وبعض الوقت حتى من العبث اللي محيط بواحد العدد ديال التدابير اللي فعلا كانت كلها كتفرضي إلى اختلالات، ماشي هذا هو المجال باش العودة إليها. اللي بغيت فقط أن أؤكد للسيد المستشار وهو أن هاذ كل ما يرتبط بموضوع المعادلات الآن تتم مراجعته وفق الأنساق اللي فيها مبادئ مؤسسة اللي على أساسها يمكن لنا نشتغل بكل وضوح.

المبدأ الأول، وهو أن الأصل في الاعتراف بالشهادة وهو الشهادة الوطنية، والفرع هو الشهادة الأجنبية، علاش؟ لأن الغرض من النظام ديال الاعتراف، ماشي غير في المغرب في العالم كفو، وهو الحفاظ على نسقية المنظومة الوطنية ديال التكوين، أي احنا غرضنا أن المنظومة ديالنا ديال التكوين تبقى موحدة في واحد العدد ديال المواصفات ديالها.

المبدأ الثاني، وهو أن ما يتم الإقرار به من خلال الشهادة وهو جودة واحد التكوين معين، أشنو كنا كنديرو احنا من قبل؟ كنا نعترف بالشهادة وما عندنا حتى شي نظرة على التكوين، الآن وضعنا مساطر اللي كتسمى الاعتراف ديال المسالك، واللي بالمناسبة هي اللي معتمدة بالنسبة للجامعات العمومية منذ القانون ديال 01.00، أي أننا نتفق مع الجامعة أشنو هو التكوين اللي غادي تؤدي وأشنو هي الشروط باش كيتم هاذ التكوين من خلال وجهة نظر ديال الخبراء ومن خلال الاعتراف من خلال لجنة وطنية، وملي كيتم الاعتراف ديال هذا المسلك يتم الاعتراف بالشهادة.

وبالتالي هاذ الشهادات اللي تكلمتو عليهم واللي كيجيو في إطار (la codiplômation) مع مؤسسات أجنبية، مستقبلا غادي يولي في إطار مسالك تعتمدهم الجامعة لدى اللجنة الوطنية المكلفة باعتراف هذه

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد أحمد رضى شامي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال، هو حقيقة احنا نتعرفو بأن غرف التجارة والصناعة تيعانيو من مشاكل كثيرة، ماشي غير هاذ المشكل هذا نتاع الموارد البشرية، ولهذا احنا خدامين مع الجامعة نتاع الغرف في إطار واحد البرنامج تعاقدني باش نخلو ماشي كل المشاكل ولكن عدة مشاكل اللي تيطرحوا منها الموارد المالية أولا وثانيا الموارد البشرية بالطبع.

هو إذا اخذنا الموارد البشرية، هي مؤسسة دستورية ولكن النظام الأساسي نتاع الموظفين ديالها تخضع لنفس القانون الأساسي العام للموظفين العموميين، نتاع الوظيفة العمومية، هو هذاك النظام المؤقت اللي اهضرتيو عليه تيخص غير بالتأطير ولا بمناصب المسؤولية الإدارية، وجينا عدناه في 2002.

ولكن واخا هكك احنا عندنا نفس الصورة بأننا مازال ما لحقناش الهدف اللي بغينا، ولهذا راسلنا احنا كوزارة الوزارة نتاع الاقتصاد والمالية بقصد دراسة إمكانية تعديل بعض بنود هاذ النظام المؤقت، وبالطبع ذيك الساعات ذاك الشريحة غادي تكون من داخل هاذ الفكرة، مازال ما عندناش الجواب.

بالحق في نفس الوقت موازاة مع ذلك اخذنا واحد المبادرة مع الجامعة ديال الغرف ديال الصناعة والتجارة بالقيام بواحد الدراسة لتقييم الكفاءات العاملة حاليا بهذه المؤسسات (ce qu'on appelle bilan de compétence)، في أفق اقتراح منظومة جديدة لتدبير شؤون تسيير العاملين بهذه المؤسسات، حيث نتعرفو بأن المؤسسات هما اللي تيبقاو دائماً إلى الأبد، ولكن النساء والرجال نتاع المؤسسات هما اللي تيخدمهم في كل يوم، ولهذا لابد خصنا نعاودو نشوفو النظر في الموارد البشرية نتاع هاذ الغرف، وهذا هو التصور اللي عندنا في هاذ الوقت هذا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة هذا هو ما نتمناه، غير بغيت نعطيك واحد الصورة على الغرف، السيد الوزير، بحيث أنه بما لدينا من تجربة لأكثر من 20 سنة في

يكون مساهم فيه كيولي يعتمد ذيك الساعة كمسلك وطني وبالتالي يؤدي إلى شهادة معترف بها وطنيا، باش ما نعاودوش نطرحو في ذاك الشي اللي كنا فيه بالنسبة للمؤسسات التعليم الخاص لمدة عقود، كيعرف، السيد المستشار، كانوا الطلبة يدرسون في مدارس عليا خاصة ويخرجوا في نهاية الأمر بدبلوم عندو مكاتته على مستوى سوق العمل، ولكن ما عندوش الاعتراف الوطني.

الآن هاذ الإشكالات كلها حليناها في العمق باعتماد مذهب واحد وباعتماد نسق واحد بالنسبة للجميع، سواء جامعة عمومية أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة أجنبية.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

الآن ننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول النظام المؤقت لأطر غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي،

إخواني المستشارين،

تخضع عملية التعيين في مناصب المسؤولية الإدارية بغرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب لنظام مؤقت منذ سنة 1989، ويشترط في هذا النظام على المترشحين لهذه المناصب التوفر على شهادات جامعية عليا، سواء تعلق الأمر بالمديرين أو برؤساء الأقسام.

ومع مرور السنين، اتضح أن هذا النظام قد منح فعلا لهذه الغرف إمكانية لتوظيف أطر إدارية ذات كفاءة عالية، إلا أن المشكل الأساسي بهذا النظام هو إقصاء رؤساء الأقسام الذين قضوا أكثر من 20 سنة بهذا المنصب من ولوج درجات عليا كإدارة المؤسسة مثلا، وهذا يعد إجحافا في حق هذه الشريحة من المواطنين، والتي تتوفر على خبرة عالية أكثر كفاءة من حاملي الشهادات العليا.

فلا يعقل أن يظل هذا النظام المؤقت يحرم أطر مغربية ذات خبرة في الميدان من الحق في الترقى، الشيء الذي يتنافى مع جميع الأعراف والقوانين الوضعية.

لهذا، نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستخذونها لإصلاح هذا الوضع وإنصاف هذه الشريحة من الموظفين؟ شكرا السيد الرئيس.

انخرط المغرب في دينامية شاملة تروم تسريع وتيرة إصلاح مناخ الأعمال من خلال تعزيز التنسيق بين مختلف المبادرات المتخذة في هذا المجال وتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن الإجراءات الرامية لتحفيز النمو وتحسين صورة العرض المغربي لدى المستثمرين المغربة والأجانب على حد سواء.

من هذا المنطلق، برزت أهمية خلق جهاز تتوفر لديه الوسائل اللازمة، يعمل وفق برنامج مسطر وبأهداف محددة لما يجب أن تكون عليه إصلاحات مناخ الأعمال في المغرب، حيث تم في هذا الإطار إحداث اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال مؤلفة من ممثلي القطاعين العام والخاص، عهد إليها أساسا بضمان التنسيق وتبعية الأوراش لتحسين مناخ الأعمال ومأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص، وتحسين تنافسية مناخ الأعمال بالمغرب لجعله قادرا على خلق فرص التشغيل.

لهذا، نسألكم، السيد الوزير، ما هي حصيلة عمل هذه اللجنة؟ ما هي أهم محاور العمل الإستراتيجي الذي ستضطلع به هذه اللجنة خلال سنة 2011؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد نزار بركة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامّة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود أن أشكر السيدات والسادة المستشارون المحترمون من الفريق الاستقلالي على تفضلهم بطرح هذا السؤال الهام، والمتعلق باللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال ببلادنا، الهادفة إلى مواكبة مخططات الاستراتيجيات الوطنية الكبرى.

كما جاء في تدخل السيد المستشار المحترم، تمت مأسسة هذه اللجنة، التي يترأسها السيد الوزير الأول، هاذ اللجنة عندها صبغة خاصة لأنها أولا وقبل كل شيء لجنة مختلطة، فيها القطاع العام والقطاع الخاص، وهي عندها كذلك صبغة تقريرية أي عندها القدرة في التقرير واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة من أجل تحسين مناخ الأعمال في بلادنا.

وفي هذا الإطار، تم الإنكباب على أربعة محاور أساسية:

1- تقوية الحكامة الجيدة والشفافية في الأعمال عبر تبسيط المساطر الإدارية؛

2- تحديث الإطار القانوني للأعمال؛

3- تحسين حل النزاعات التجارية؛

الغرفة، أن الغرف التي اعتمدت على المؤهلات البشرية الذاتية أبانت عن قدرة عالية في التسيير الإداري على خلاف ما هو معمول بالغرف التي جلبت مدراء من خارج الغرفة.

وما دام هذا النظام هو مؤقت، نرجوكم باش تسرعوا به، السيد الوزير، وراه احنا حطيناه كذلك في التعديلات اللي وضعنا في هاذ المجال. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد المستشار.

احنا مع الأسف، مجال اللي قلت لك، هاذو اقتراحات اللي عندنا، الصورة اللي عندنا، مازال ما عندناش الوسائل الكافية باش نحسمو في هاذ المشكل، هذا مشكل عارفينو، نتعرفو بأن الأداء ديال الغرف غادي يتحسن بذاك النظام الداخلي الأساسي اللي دخلنا، راه هو عندكم في الدراسة ديالو، ولكن أيضا الموارد البشرية خصنا نجبرو لها حل.

أنا أظن بأن اليوم الميزانية ديال الغرف 85%/90% ديال الميزانية تيمشي للموارد البشرية، خصنا نجبرو حل، من الأفكار اللي عندنا هي ذيك المغادرة الطوعية اللي كنا فكرنا فيها، واش ما يكونش واحد الامتداد ديالها، وجلب كفاءات أخرى، ولكن بالطبع ذاك الساعات خصنا نوليو هاذ النظام اللي اهضرنا عليه باش يمكننا باش نعطيو الأجر اللي خصنا ولا الكافية لجلب الكفاءات اللازمة لهذه الغرف. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

وقبل أن ننتقل إلى السؤال الموالي، نرحب بمجموعة من الطلبة المهندسين المعارين بجامعة عجمان بالإمارات وطلبة من السنة الرابعة بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامّة حول اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

ثم كذلك تدعيم الأجهزة الخاصة بمحاربة الرشوة؛
ثم كذلك تسريع تسوية جميع الملفات أو النزاعات المتعلقة بالمقاولات
والمعروضة بالنسبة للقطاع العام أمام القضاء الإداري؛
وكذلك العمل على تنفيذ تلك الأحكام الخاصة بالأداءات، لأن الأداء
بصفة عامة إذا كان قد حدد في 90 يوم، فالتنفيذات تبقى في بعض الأحيان
أكثر من سنة أو سنتين.

وأعتقد أن هذه الإجراءات كلها مجتمعة، بالإضافة إلى القوانين التحفيزية
في مجال الاستثمار والتعريف بها، لأن هناك عدد كبير من الامتيازات ومن
التحفيزات التي أعطيت ولكن هناك تقصير في التعريف بها عن طريق
وسائل الإعلام، سواء كانت السمعية أو المرئية أو الندوات، وهذا كذلك
مؤشر إيجابي.

وكذلك نريد بالمناسبة أن نهني الحكومة عن ما وصلت إليه من نتائج
في نطاق الحوار الاجتماعي، الذي هو يعد أساسا من أهم المسائل التي
تعمل على تحسين مناخ الأعمال.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير في إطار الرد.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طروحاته وعلى كذلك الاقتراحات التي تم
تقديمها في هذا الإطار.

أنا أود أولا أبين بالنسبة للإشكاليات التي هي مطروحة في مجال المحاكم
التجارية، بغيت نذكر بتعديل القانون المتعلق بالمحاكم التجارية الذي وصلنا
إليه في إطار هذه اللجنة وهو الذي يمكن الأطراف من المشاركة الفعالة في
جلسات البحث، مع منح سلطات أوسع للقاضي قصد مطالبة الأطراف
بالإدلاء ببيانات أو وثائق تحت طائلة غرامة تهديدية في هذا المجال.

النقطة الثانية بالنسبة لمشاكل النزاعات التي هي كائنة بالنسبة للمحاكم
التجارية، فنحن نشجع، كما تعلمون، على الوساطة وعلى التحكيم ونشتغل
على وضع قانون جديد الهادف إلى البحث على الوساطة القضائية، وهذا
من شأنه أن يسهل حل النزاعات في هذا المجال.

هنالك كذلك بالنسبة لسنة 2011 فالتركيز أساسي على الجهات، فكما
تعلمون نحن على أبواب الجمهورية الموسعة التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك
في هاذ الإطار في خطابه التاريخي ديال 9 مارس، وبالتالي فغادي نخلقو -
إن شاء الله - سنة 2011 لجن، في هاذ سنة، لجن جمهورية لتحسين مناخ
الأعمال، لأن الهدف وهو أننا نخلقو الشغل في جميع مناطق المملكة، أن
الجهات كذلك أننا نقويها ونعطيها الإمكانيات باش أنها تجلب

4- تحسين التشاور والتواصل على الصعيدين الوطني والدولي حول
الإصلاحات الهيكلية.

وفي هذا الإطار، يمكن أن نقول بالنسبة، أولا، للسؤال ديالكم حول
الحصيلة أنه تم إنجاز العديد من الأمور، ويمكن قولوا بأن 90% مما كان
مبرمجا سنة 2010 تم إنجازه، ويتعلق الأمر أساسا بتقليص آجال الأداء لما
له من انعكاسات إيجابية مالية على المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة،
حددها في 60 يوم، وفي أقصى مدى 90 يوم، وهذا سيشتجع وسيمنح أن
المقاولات الصغيرة والمتوسطة أنها تسترجع الديون ديالها وتكون محمية من
القانون.

النقطة الثانية كذلك من بين الأمور التي حققنا، وهو قانون الشركات
ذات المسؤولية المحدودة، تم في هذا الإطار وضع كذلك القوانين الأساسية
في هذا المجال، بحيث أننا زولنا الحد الأدنى بالنسبة للرأسال، التي كان في
القانون كان ب 10 آلاف درهم، اليوم ب 0 درهم الواحد يمكن لو يخلق
مقاولا، شركة ذات المسؤولية المحدودة، وكذلك فتحنا المجال إلى خلق
المقاولات بكيفية إلكترونية.

هنالك كذلك أمر أساسي وهي الشفافية في مجال الأعمال، وفي هذا
الإطار وضعنا بوابة الكترونية رهن إشارة المقاولات للتبليغ عن الرشوة، هي
(www.stopcorruption.ma)، وصلنا إلى 600 حالة تمت الإحالة
ديالها منذ شهر نوفمبر، والتي يمكن لي نقول لكم بأن في هذا الإطار كلين
117 حالة التي كلين فيها المتابعة وكلين 13 حالة التي تم التبليغ بها إلى
القضاء وكلين متابعة قضائية في هذا المجال.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار
التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

زميلاتي، زميلاتي،

أولا بغيت نشكر السيد الوزير على جوابه وعلى كذلك المعطيات
وكذلك بعض الإفادات التي أشار إليها في معرض جوابه، ولكن أعتقد
كذلك أنه رغم المجهودات الجبارة المبذولة من طرف الحكومة وخاصة هذه
اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال التي يرأسها السيد الوزير الأول،
فإننا ندعو كذلك للمزيد من العمل في هذا الإطار، وخاصة من أجل دعم
الحكومة، وأعطي بعض الأمثلة:

أولا، دعم القضاء التجاري كذلك ليكون سريعا بالنسبة لحل النزاعات
وخاصة بالنسبة للمستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب؛

سياسية يكون فيها التكافؤ والتضامن والتوازن في صلب اهتمامها، إرادة كتنضم انخراط الفئات الميسورة في أداء وظيفتها الاقتصادية والسياسية وفق قواعد المواطنة، إرادة تكفل الربح المشروع، ما يمكن غادي ندفعو بهاذ الناس يستثمروا باش يجسروا، تضمن لهم الربح المشروع ولكن كتنضم للشعب الإفادة والاستفادة دائما وفق منطق تكافؤ الفرص ووفق فضيلة التضامن.

السيد الوزير،

كلما اتسعت قواعد الفئة الوسطى كلما توفرت أسباب الاستقرار الاجتماعي والنشاط الاقتصادي والحيوية السياسية، هاذ الفئة الوسطى هي الفئة الاجتماعية المؤهلة لتحريك الحياة السياسية، وإذا تقلص حجمها وتراجع دورها لابد غيكون هذا مؤشر لاختلال التوازنات، لاتساع دائرة الفقر وإفرازات سلبية سوف تترجم اجتماعيا بانتشار سلوكات الانحراف والإجرام، بارتفاع نسبة البطالة، سوف تترجم سياسيا باستثناء الفساد وباستثناء اليأس والعزوف الذي نعاني منه ويعاني منه المشهد السياسي، واقتصاديا بالركود على المدى...

تأسيسا على كل ما سبق، السيد الوزير، سؤالنا ما هي معالم هذه الطبقة الوسطى؟ وماذا قدمنا لهذه الفئة حتى تستعيد عافيتها وتلعب دورها السياسي والاقتصادي خدمة للاستقرار والتنمية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أريد أن أشكر السيدات والسادة المستشارون المحترمون من الفريق الاستقلالي على تفضلهم بطرح هذا السؤال الهام.

أود في البداية أن أشير كما جاء في تدخل السيد المستشار بأن من بين الأمور الأساسية والذي يشكل العمود الفقري لكل مجتمع متوازن ومتضامن هي الطبقات الوسطى، وهنا اسمح لي أن أقول، نتحدث عن الطبقات أو الفئات الوسطى، لأن هنالك تراتبية كذلك داخل الطبقة الوسطى، من الصعب أن نتحدث فقط عن الطبقة الوسطى كطبقة وحيدة وكذلك مميزة.

وفي هذا الإطار، بغيت نذكر بأن هناك، كما جاء في التدخل، هناك إرادة سياسية قوية لأنه:

أولا، هناك إرادة سامية ملكية، بحيث أن جلالة الملك في خطاب

الاستثمارات وبأن كذلك تفتح المجال إلى خلق فرص شغل في الجهات. وهناك كذلك من بين الإشكاليات المطروحة، والتي غادي نواجهها إن شاء الله، هي المشكلة ديال العقار والولوج إلى العقار وتبسيط المساطر كذلك بالنسبة للترخيص، وهاذي من بين الأمور التي غادي نكتب عليها هاذ السنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نتنقل الآن للسؤال الثاني موضوعه ضرورة خلق طبقة متوسطة من أجل ضمان توازن مجتمعي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم، سؤالنا اليوم يتمحور حول الطبقة الوسطى أو المتوسطة، مرادف التوازن والاستقرار والتنمية المجتمعية، طبقة غيابها لا يمكن إلا أن يسهم في تعميق الهوة السحيقة التي تفصل بين طبقة تملك كل شيء وطبقة لا تملك أي شيء.

السيد الوزير، أتم تعلمون أن هناك مجموعة من الدراسات السوسيوولوجية المستفيضة والأبحاث العميقة التي تتقاطع والتي تجمع على أن المغرب كانت له طبقة وسطى كبيرة في سبعينات القرن الماضي، لكنها تقلصت بفعل ارتفاع كلفة المعيشة، وهذه الطبقة هي اليوم في اضمحلال مضطرد وقدرتها الشرائية في تقهقر مستمر، وبطبيعة الحال هاذ الوضع اللي غير طبيعي وغير صحي وغير سليم، لا يمكن إلا أن يؤثر سلبا على نمط الحياة اليومي للسكان دون استثناء.

السيد الوزير، أتم تعلمون أن الفئة الوسطى أو الفئة المتوسطة هي النقطة المحورية لكل مشروع مجتمعي وسياسي، بل هي البنية الأساسية لكل مشروع يدعي أنه متكامل، خصها تتضافر فيه جهود كل الفئات والمكونات لتوفير كل الشروط، لا المعنوية ولا المادية، لكسب رهان الإصلاح والبناء والتحديث، خصوصا في ظل هاذ الظرفية الدولية التي نعيشها والتي تتسم بتنافسية شرسة وبتوتر لا يطاق وإكراهات مختلفة الألوان والأشكال، اقتصادية، سياسية، بيئية وثقافية بطبيعة الحال.

إذن من هاذ المنطلق، وفي تقديرنا، السيد الوزير، هاذ الفئة الوسطى أو الفئة المتوسطة لا يمكن أو لا يمكنها أن تضمن شروط تواجدها بمجرد قوانين للاقتصاد والاجتماع، بل لابد من إرادة سياسية حقيقية، قناعة

بين الفئة الغنية والفئة المتوسطة والفئة الفقيرة. إذا كانت اللجنة التي انكبت على المشاكل والنسبة لجميع الاقتراحات هذا مهم في الواقع الفئات الفقيرة، لا بالنسبة للشغل ولا بالنسبة للاستثمار ولا بالنسبة...

أما بالنسبة للفئة المتوسطة، هناك مشاكل ورجاؤنا أن تقوم الحكومة ليكون دعم بالنسبة لهذه الفئة بالنسبة للرواتب الشهرية، الدول التي تُحترم الفرق الموجود بين الرواتب العليا والرواتب الصغيرة تمر بين خمسة إلى عشر مرات بين الصغيرة والكبيرة، ما هو الفرق الذي يوجد بين هاته الفئات بالنسبة للموظفين والنسبة للأجور؟

كذلك، السيد الوزير، أتعلمون بأنه رغم تعليمات الحكومة، هناك مشاكل إدارية وعرقلة بالنسبة لمن يريد أن يقوم بعمل كيفما كان نوعه، هناك عراقيل إدارية حقيقية ولا بد من الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها.

أريد أن أقول له بأنه الدور ديال الأبنك، السيد الرئيس، راه لا تقوم نهائيا بالرغم من تعليمات الحكومة بأي موقف نهائيا، ولا بد على الحكومة أن تقوم بدورها...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب البولة لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار على تعقيبه وعلى اقتراحاته وكذلك على النقط التي طرحها.

أولا، بغيت أن أذكر في هذا الإطار بأن الحكومة قامت بعمل جد مهم في هذا الإطار ديال التقريب كذلك ما بين الأجور داخل الوظيفة العمومية. بغيت أن أذكر بأن اليوم يمكن لنا نفتخرو بأن في بلادنا في الوظيفة العمومية انطلاقا من فاتح ماي هذه السنة أقل أجر في الوظيفة العمومية وصل ل3000 درهم، كان 1600 درهم في سنة 2007 في الشهر، أي الناس اللي كان عندهم 1600 درهم في يونيو 2007 اليوم غادي يتقاضوا إن شاء الله 3000 درهم.

ثانيا، النسبة ديال الأجور داخل الوظيفة العمومية، متوسط الأجور ارتفع من 4500 درهم إلى 6600 درهم بدون احتساب هاذ 600 درهم اللي عاد زدنا.

ثالثا، عملنا في إطار الحوار الاجتماعي، وهذا شيء أساسي، على أن تكون زيادة، نفس الزيادة للجميع، ملي تنعطيو 600 درهم صافية لجميع الأجراء فتتقربو كذلك، لأن بالنسبة لأجر ضعيف تتكون زيادة بنسبة 20%، والنسبة للأجور العليا الزيادة دياهم تتكون 5%، ملي تنعطيو 600 درهم للجميع، إذن تتقربو الفوارق اللي كانت داخل الوظيفة العمومية ما بين الأجور، وهذا كذلك تيمس الطبقات الوسطى.

العرش لسنة 2008 وضع وأعطى توجيهات سامية إلى الحكومة لتوسيع الطبقات الوسطى؛

ثانيا، كذلك وضعنا، والسيد الوزير الأول وضع واحد اللجنة مختصة تشغل على تطوير والعمل على تحسين وتقوية الطبقات الوسطى في بلادنا؛

ثالثا، كذلك، لأننا وفي إطار هذا العمل ديال اللجنة استشرنا مع الأحزاب السياسية، مع النقابات، مع كذلك المجمع المدني من أجل تقديم الاقتراحات، كيفية تحسين وتطوير هذه الطبقات الوسطى في بلادنا.

وفي هذا الإطار، يمكن لي تعطيك أشنو هما الخلاصات اللي وصلنا لها: أولا، من الضروري في إطار إستراتيجية لتطوير وتوسيع الطبقات الوسطى الحفاظ على الفئات الوسطى، أولا الحفاظ على القدرة دياهم والإمكانيات دياهم من خلال دعم وتقوية القدرة الشرائية عن طريق الزيادة في الدخل بالنسبة للموظفين والأجراء وكذلك التخفيض من الضريبة على الدخل التي عشناها خلال السنتين الماضيتين، كذلك الرفع من الغلاف المالي للمقاصة لأن ما نساوش بأن راه 40% ديال هذه المقاصة تمشي ويستفيد منهم أساسا الطبقات الوسطى، باش ما تفكروش هاذ الطبقات الوسطى.

ثالثا، كذلك عبر تقوية الحماية الاجتماعية، ومن خلال الحماية الاجتماعية بحال التغطية الصحية، فهو يساوي دخل غير مباشر اللي تينعطى للطبقات الوسطى.

رابعا، توسيع الفئات الوسطى، أولا التشغيل، نكونوا واضحين، باش يمكن للواحد يوقع واحد الارتقاء اجتماعي من الضروري أننا نوفر لو على الأقل واحد الدخل، باش يمكن للواحد يوفر لو الدخل كيخص كل واحد يوفر لو الشغل، وبالتالي هاذي من بين الأمور والأهداف الأساسية اللي سطرناها لجميع السياسات القطاعية، الإستراتيجية التنموية، وذلك من خلال الرفع من الاستثمار العمومية، من خلال كذلك تشجيع حل بحال اللي تكلمنا على مناخ الأعمال، التشجيع على الاستثمار وحث المقاولات إلى الاستثمار في بلادنا، هنالك كذلك كل ما يتعلق بتشجيع التشغيل الذاتي. وأخيرا، تقوية الإحساس بالانتماء للفئات الوسطى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لمعالي الوزير على الأجوبة التي أتى بها، والواقع أنه ما يختلف اثنان بالنسبة للمجهودات الجبارة التي تقوم بها الحكومة إزاء جميع الفئات. إلا أنه لا بد أن نتسائل، السيد الوزير، كيف يكون تقييمكم بين الفئات،

موظفي الدولة في الدرجة والإطار، والذي أصبح العمل به ساريا منذ يناير 2006، والموظفون المحالون على التقاعد أو الذين وافقهم المنية والمستوفون للشروط النظامية للتتري، لا تتم ترفيتهم في سنة إحالتهم على التقاعد بفعل ضعف ومحدودية الحصيص، مما يجرهم من حقهم في الترقية، إذ يتم التشطيب عليهم من أسلاك الوظيفة العمومية في السنة الموالية وحذفهم من جدول التتري.

لنا نسالكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي تعتمون القيام بها لإنصاف هذه الفئة من الموظفين وتمتعهم بالأولوية في التتري في سنة الإحالة على التقاعد؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد محمد سعد العلمي، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أشكر السادة المستشارين المحترمين من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية على طرحهم لهذا السؤال.

وجوابا عنه، أود أن أشير إلى أن أنظمة التتري المحدثة بموجب المرسوم 2.04.403 الصادر بتاريخ 2 دجنبر 2005 بتحديد شروط تتري موظفي الدولة في الدرجة أو الإطار، تقوم على اعتماد مبدأ الاستحقاق.

وتجسيدها لهذا المبدأ، فقد أقر المرسوم السالف الذكر آليتين للتتري في الدرجة:

أولا، عن طريق امتحان الكفاءة المهنية الذي تشرف عليه لجنة مستقلة عن الإدارة، ويفتح في وجه الموظفين المتوفرين على الشروط النظامية المطلوبة في تاريخ إجراء أول اختبار، وتقتصر المشاركة فيه على الموظفين الممارسين وقت إجرائه والإعلان عن نتائج النهائية دون الموظفين المحالين على التقاعد؛

ثانيا، عن طريق الاختيار بعد التتيد في جدول التتري واستطلاع رأي اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة اعتمادا على معادل النقط المحصل عليها خلال السنوات المطلوبة للتتري من جهة ونتائج تقييم الأداء من جهة أخرى.

وبخصوص الموظفين الذين يحذفون من الأسلاك لأي سبب من الأسباب، بمن فيهم المحالين على التقاعد، والذين يكونون قد استوفوا الشروط النظامية المطلوبة للتتري في الدرجة أو الإطار قبل تاريخ الحذف أو الإحالة على التقاعد، فهؤلاء يمكنهم أن يستفيدوا من التتري عن طريق

النقطة الثالثة التي هي أساسية، وهو في تخفيض الضريبة على الدخل تم التركيز أساسا على الطبقات الوسطى، التي كان يتقاضى 5000 و6000 درهم في الشهر، كان يتخلص 24% في الضريبة على الدخل، اليوم يتخلص 10%، وهذا يبين الرؤية والإرادة ديال الحكومة لاستهداف الطبقات الوسطى وتوسيعها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن ننتقل إلى سؤال آخر الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة حول الأضرار الناجمة عن مطارح النفايات المنزلية، وينوب عنه في إطار التضامن الحكومي الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامه، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

ننتقل إلى السؤال الموالي، السؤال الموجه إلى كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول الأضرار الناجمة عن مطارح النفايات المنزلية.

كان السيد الوزير عندو التزام وفي إطار التضامن الحكومي كلف السيد الوزير باش ينوب عنه في الإجابة.. لا، أنا عندي كل شيء مكتوب، رسائل مكتوبة، الله يخليك هاذ الشيء كلو منظم ما فيه، عندي رسائل موجهة.

كلين جدول الأعمال، ولكن كايته رسالة موجهة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان تشير في إطار التضامن الحكومي باش السيد الوزير يجاوب على السؤال، إذا كان السؤال موجود، ما كانش نؤجله حتى لآخر الجلسة، تفضل السيد المستشار، السؤال موجود؟

ننتقل الآن.. تفضل.. نلتزم ولكن في حالة وجود بعض الأمور الطارئة السيد الوزير اضطر باش... في إطار التضامن الحكومي.. ملي وصلنا للسؤال ها أنا قلتها لكم، ملي وصلنا للسؤال.

الآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة حول حرمان المتقاعدين من الحق في التتري، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

أستسمح، أسمح لنا السيد الوزير الله يخليك من بعد ندرج السؤال ديالك، تفضل.

المستشار السيد حسن ألكم:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالا يتمحور حول حرمان المتقاعدين من الحق في التتري، فنذ صدور المرسوم عدد 2.04.403 بتاريخ 2 ديسمبر 2005 المحدد لشروط تتري

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

أعتقد أن الأحكام النهائية للقضاء في دولة القانون ينبغي أن تطبق، وأنتظر من السيد المستشار المحترم أن يمدني ببعض الحالات إذا كانت موجودة لتعمل على تسويتها، لأنه لا يقبل في دولة القانون أن لا تحترم الأحكام النهائية للقضاء.

في إطار الاستحقاق كذلك ولا يمكن أن نشتغل في مجال الترقية إلا بناء على الاستحقاق، لأنه الترقية تعني إعطاء الأسبقية لمن يستحق أكثر، صحيح تكون شروط الاستحقاق متوفرة لدى عدد كبير ولكن الحصيصة ربما لا يسمح بترقية كل الذين يستوفون الشروط.

وبالتالي، الاتجاه إلى مزيد من الإنصاف هو أولاً بتوسيع الحصيصة، وفي هاذ الإطار النسبة التي كانت محددة قبل ثلاث سنوات هي 22% من المستوفين للشروط، وارتفعت بعد ذلك إلى 25%، ثم ارتفعت بعد ذلك إلى 28%، وتم الاتفاق في الحوار الاجتماعي الأخير على أن ترتفع هذه النسبة خلال هذه السنة، أي سنة 2011، إلى 30% وأن ترتفع بعد ذلك إلى 33% خلال السنة المقبلة، وهذا سيعطي فرص أكثر للمستوفين لشروط الترقية.

الأهم من ذلك هو مبدأ التسقيف، الآن في إطار الاختيار، بعد مرور 4 سنوات كاملة تصبح الترقية تلقائية، وهذا مكسب مهم للأجراء في المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.
السؤال الثاني موضوعه عدم تعميم الاستفادة من منحة التنطيق، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مروان، عبد الحميد السعداوي، عبد الحميد الخنكاري، محمد فضيلي، حميد كوسكوس.
تفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد إدريس مروان:

شكراً السيد الرئيس.
السادة الوزراء،
السيدة المستشارة،
السادة المستشارين،

كأين واحد الإشكالية كيعيشوها مجموعة من الموظفين على الصعيد الوطني من مختلف الأقاليم والتي تتأثر بسببها مصالح المواطنين، هذا الأمر يتعلق بإضرابات متتالية هاذي عامين، عند جميع الموظفين ديال الدولة والجماعات المحلية والقطاعات شبه العمومية.

لما سألنا لماذا هذه الأمور، قالوا لنا لا نستفيد كزملاننا في أقاليم أخرى من التعويض عن التنطيق، أعطي مثال، جهة تازة تاوانات الحسنية، تازة

الاختيار إذا تعلق الأمر بجدول الترقية السنوي الخاص بسنة من السنوات السابقة لهذه الإحالة، وذلك بالنظر إلى أن الجدول المذكور يحضر عادة في تاريخ لاحق للسنة المعتبرة من أجل الترقية.

أما فيما يخص مطلب تمتيع فئة الموظفين المقبلين على التقاعد بالأولوية في الترقية في الدرجة أو الإطار، فإنه يتعارض كما هو واضح مع مبادئ الاستحقاق التي تقوم عليها القواعد الأساسية المنظمة للترقية.

ويمكن أن أشير في هذا الصدد إلى أن نتائج الحوار الاجتماعي الأخير قد أسفرت عن تحسين منظومة الترقية بالزيادة في الحصيصة من جهة، وبوضع تسقيف يجعل الترقية يستفيد منها الجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكراً السيد الرئيس، شكراً السيد الوزير على الجواب.
أحنا بعيننا نثير انتباه الحكومة حول هاذ الفئة، ما شي غير المتقاعد حتى المتوفين، والي يستوفون الشروط النظامية، لكن عند الإحالة على التقاعد أو عند الوفاة ما كيدوزوش للإطار أو الدرجة اللي من بعد.

لذلك، أحنا في إطار نجاح نتائج الحوار الاجتماعي، وفي إطار استمرار المزيد من إنصاف الموظفين، يجب أن تتوجه نحو إنصاف واحد الفئة اللي أصبحت ذات أهمية كمية ونوعية داخل المجتمع، وبالتالي ما يمكنش الموظف كيشغل ويترقى مرة واحدة وكيستوفي الشروط باش يترقى لمرّة ثانية، ويحال على التقاعد دون الحصول على ترقينه المستحقة.

لذلك، بعيداً عن مبدأ الاستحقاق، أحنا متفقين، لكن نحن نطلب من الحكومة بذل المزيد من الجهود لإنصاف هذه الفئة وإعطاء الأسبقية في الترقية لفئة المتوفين والمحالين على التقاعد نظراً للخدمات الجليلة التي أسدوها. ولنا ثقة كبيرة في السيد وزير تحديث القطاعات العامة بأنه غادي يأخذ الملف بجديّة.

كذلك هناك أحكام قضائية فيما يخص مجال الترقية، هناك مجموعة من المتقنين لأسرة التعليم حكمت المحاكم لا ابتدائياً ولا استئنافية وعلى المستوى الأعلى لصالحهم، لكن الأحكام لم تجد طريقها إلى التنفيذ من طرف الحكومة، وأحنا مستعدين كفريق نمد السيد الوزير بالملفات ديال هؤلاء. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، الآن الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

والحسبية موظفون يستفيدون من هذه المنحة، وتاونات لا يستفيدون، وأغلب الموظفين يفضلون أن يشتغلوا في تازة أو في الحسبية، بل ليس فقط بين الأقاليم بل داخل نفس الإقليم تجد، أعطي مثال آخر بني ملال، كين داخل الإقليم منطقة الموظفين ديالها يستفيدون من التعويض ومنطقة أخرى داخل نفس الإقليم لا يستفيدون.

المشكل الكبير ماشي هو غير في الاستفادة فقط، بل هاذ الناس ما اهضر معهم حد، ما قال لهم حتى علاش كنديروا الإضراب، والمصالح ديال الناس متوقفة، هذا غير معقول، حتى إذا كان هاذ الناس ليسوا على صواب نقولها لهم، ونحيبو ما يمكن لنا أن نقنعهم به حتى يكفوا عن هذه الإضرابات في مناطق مختلف من المغرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات

العامة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا بعد تقديم الشكر للسادة المستشارين من الفريق الحركي على طرحهم لهذا السؤال، أود في البداية أن أذكر بأن التعويض عن الإقامة أحدث بموجب المرسوم رقم 2.73.723 بتاريخ 31 دجنبر 1973، وكان الهدف من إحداث هذا التعويض تحفيز الموظفين على العمل بالأقاليم التي لا تتوفر بالقدر الكافي على البنيات التحتية والخدمات الأساسية الضرورية، حيث تم تصنيف عمالات وأقاليم المملكة إلى 3 مناطق: "أ" و "ب" و "ج"، يصرف لكل منها تعويض يمثل نسبة مئوية من الراتب الأساسي تتراوح ما بين 10% و 15% و 25% حسب تصنيف العمالة أو الإقليم في إحدى المناطق الثلاث.

وإذا كانت هذه المنظومة قد أدت نسبيا الهدف المتوخى منها، والذي يتمثل في تشجيع الموظفين على القبول بتعيينهم في المنطقتين "أ" و "ب" وذلك إلى غاية بداية التسعينات، فإن التدابير التي اتخذت بعد ذلك في إطار تحسين الدخل من خلال إحداث تعويضات جديدة خارج الراتب الأساسي الذي يشكل وعاء احتساب التعويض عن الإقامة، أدت إلى تضاؤل مبلغ التعويض عن الإقامة في الأجرة نتيجة تراجع الراتب الأساسي نفسه ككون رئيسي لها، بحيث أصبح هذا التعويض لا يتجاوز حاليا في المعدل 4% من الأجرة الشهرية، وهو الأمر الذي يستحسنا اليوم على القيام بإصلاح شامل لمنظومة التعويض عن الإقامة، بما يعزز دورها في تفعيل إعادة انتشار الموظفين لفائدة الأقاليم والجماعات التي لا تزال في حاجة إلى موارد بشرية مؤهلة، خاصة وأن بلادنا مقبلة على إصلاح جموي عميق يتعين أن تواكبه بالضرورة سياسة ناجعة لعدم التمركز.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد المستشار المحترم تفضل.

المستشار السيد إدريس مروان:

السيد الوزير، هاذ الإيضاحات مهمة، لكن احنا ما نعيبه عليكم أنه هاذ الناس اللي كيديروا الإضراب ما مشى حد يتذاكر معهم ويشرح لهم. هاذ الشي اللي قلتيه مزيان وهاذ الإصلاح اللي غادي يجي إن شاء الله مزيان، لكن لايد ما يوصل للناس اللي كيهمهم الأمر لأن المصالح ديال المواطنين تتوقف 3 أيام في الأسبوع.

إذن كين واحد الإشكالية ديال التواصل اللي ما بين القمة وما بين المجالات الترابية الأخرى، نطلب منكم أن تعملوا على إيصال هاذ الشي اللي قلته لنا هنا إلى الآخرين حتى يعملوا به. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك تعقيب السيد الوزير؟

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات

العامة:

هذا نظام قديم أدى مهمته في وقته والآن احنا في حاجة إلى إصلاح شامل، وأعتقد أنه النظام القديم أصبح متجاوز لأنه أعطيتي المثال ديال الحسبية وتازة وتاونات، الفرق بين هذه الأقاليم وهو أن الحسبية مصنفة ضمن "أ" وتاونات وتازة مصنفة في إطار "ب".

وبالتالي، نعم، التعويض عن الإقامة الذي يمنح لإقليم الحسبية يتجاوز التعويض الذي يمنح للإقليمين، ولكن نظرا لهزالة هذا التعويض، الفرق ولى فرق بسيط جدا، وبالتالي هذا لا يشجع على اختيار الموظفين للعمل بمناطق مثل هذه المناطق الصعبة، تازة وتاونات والحسبية كلها مناطق صعبة، وينبغي أن نجهد في إيجاد حوافز تجعل خيرة الموظفين تختار العمل في مثل هذه الأقاليم لتتساوى حظوظ جميع الأقاليم في الحصول على النخب الإدارية المؤهلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نرجع الآن إلى السؤال الموجه للسيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة

كنجي من المعمل، اللي كنشوفوها كتمشي في الويدان، ومن الويدان إلى السقي ومن بعد البحر وبدون مراعاة مشاكل اللي غادي تجي من وراها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة (نيابة عن السيد كاتب النولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة):

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

أريد أولا أن أشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة على سؤالهم الهام.

وكما جاء في تدخل السيد المستشار، إشكالية النفايات وإشكالية البيئة فهي إشكالية عميقة وخطيرة بالنسبة لبلادنا، وكما جاء كذلك في التدخل، فاللي أساسي وهي مسؤولية جماعية، لا يمكننا أن نقول أن وزارة معينة أو طرف معين هو المسؤول وحده عن هذه الإشكالية، ولذلك كما تعلمون جلالة الملك أعطى التوجيهات ديالو باش يتدار واحد الميثاق، ميثاق وطني للبيئة، هاذ الميثاق شارك فيه الجميع، والحمد لله صدر هاذ الميثاق، واللي كتمناو أنه من خلال هاذ الميثاق وهو أنه يتم في هاذ الإطار إدراج أو الإحساس بالمسؤولية في هذا المجال ديال النفايات اللي طرحيتو، خصوصا بالنسبة للنفايات المنزلية.

وفي هذا الإطار، بغيت أن أذكر بأن هذه الإشكالية بالنسبة للحكومة فهي قامت بالتنسيق مع كافة المتدخلين بالخصوص في الجماعات المحلية بعدة إجراءات، وهنا بغيت نشكر كذلك السادة النواب والمستشارين على الدور الهام اللي قاموا به بحكم أنهم ساهموا في تحيين الإطار القانوني وسد الفراغ الحاصل في هذا الميدان من خلال إصدار القانون المتعلق بتدمير النفايات والتخلص منها، وكذا ستة مراسيم تطبيقية.

وكذلك بالنسبة للنفايات في مجال الصحة، فهناك قانون خاص كذلك بالنفايات الصحية، وتم كذلك إعداد دليل حول كيفية اختيار مواقع مطراح النفايات المنزلية وتوزيعها على مختلف أقاليم المملكة، تم إنجاز مخططات مديرية لتدبير النفايات المنزلية تغطي جميع الأقاليم ديال المملكة، وتم اعتماد برنامج وطني لتدبير النفايات المنزلية بتعاون مع وزارة الداخلية بتكلفة تقدر ب40 مليار ديال درهم، وهنا يمكن لي القول بأن البنك الدولي يساهم في هذا البرنامج.

الأهداف المسطرة:

- الرفع من عملية جمع النفايات والنظافة بالحواضر إلى 90% في أفق 2015 و100% في أفق 2020؛

والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة حول الأضرار الناجمة عن مطراح النفايات المنزلية، وينوب عنه في إطار التضامن الحكومي السيد وزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون العامة والاقتصادية. نفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد المكي الحنكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

عرفت بلادنا في العشرية الأخيرة نموا اقتصاديا، ومازالت رهانات تنتظرنا فيما يتعلق بميادين واسعة، الصناعة والتكنولوجيات الحديثة، إلا أنه كل هذه المشاريع لم ترافقها العناية التي يجب أن تقوم بها وزارتك فيما يخص العناية بالبيئة، لأن اللي نتعرفو البيئة هي مؤشر من المؤشرات اللي كنعتمد عليها واحد العدد من المنظمات العالمية.

السيد الوزير،

المشكل ديال العناية بالبيئة يختلف على حسب نوع النفايات، غادي نبدأو بالنفايات المنزلية. النفايات المنزلية، هناك مشاكل عديدة بالنسبة للعناية والمعالجة ديالها، المشاكل كنبدا أولا انطلاقا من المنزل، انطلاقا من الجمع والنقل، وبطبيعة الحال في آخر المطاف بالنسبة للعلاج ديالها في المكان ديال العلاج، حيث أنه العلاج هناك مشاكل عديدة، السيد الوزير، مشاكل لا تحترم مسائل القاعدة، لا تحترم وسائل العلاج على حساب المسائل اللي هي معروفة دوليا.

بالنسبة للجمع، خص يكون هناك تخصيص بالنسبة للمنازل والنسبة للجمع، لازالت هناك واحد العشوائية بالنسبة للجمع، مازال نرى أكياس بلاستيكية مع الأسف، الجمع والنقل مازال ما عرفنا النقل بالنسبة للشاحنات عادية، ماشي اختصاصية، شاحنات عادية، تراكتورات، واحتراما لناس التراكتور، أحترم راسي بعدا، ياك، شكرا.

والمعالجة، هناك المعالجة كندار في محل اللي ما كتراعيش فيها السكان، حيث أنه المعالجة ما كيتحتمش دفتر التحملات في المعالجة ديال النفايات المنزلية.

وهناك مشاكل، السيد الوزير، تتعلق بنوع آخر ديال النفايات، النفايات الطبية، النفايات الطبية ما عندناش يمكن نقولوا السياسة ديال العلاج ديال النفاية الطبية منعدمة تماما، حيث لا يمكن أن نحمل المسؤولية لطرف واحد مثل الصحة أو لا المصحات الخاصة، هناك يجب من الوزارة أن تضع مخطط.

وهناك عاود ثاني واحد النفايات اللي هي أخطر، النفايات الكيماوية اللي

أود في هذا الإطار نذكر بأن راه دار واحد القانون خاص لمنع الأكياس البلاستيكية، إذن كاين واحد المجهود اللي تبذل في هذا المجال.

بالنسبة للمراقبة كذلك هنالك دفتر تحملات بالنسبة لهاذ الشركات اللي تياخذوا هاذ المطارح المراقبة، في هذا الإطار بغيت نذكر بأن كاين 12 مطرح مراقب يستجيب للمعايير البيئية، في وجدة، في الصويرة، فكيك، الجديدة، بركان، كلميم، الحسيمة، أكادير، الناظور، الداخلة، الرباط وفاس، وتم إعادة هيكلة 19 مطرح في كل من سلا وتمارة ووجدة، بنسليمان، بوزنيقة، الجديدة، فاس، إلى أخره... الناظور، القنيطرة، تطوان، الحسيمة، إفران، المحمدية، كلميم، أزرو.

اللي بغيت نقول في هذا الإطار، وهو اللي أساسي وهو كاين واحد المجهود اللي بدا يبذل، هنالك كذلك قوانين، واليوم يمكن لي أن أوكد لكم بأن ما كاينش شي استثمار تيدار في البلاد بدون أن تكون دراسة بيئية، راه هذا قرار أخذ أن بالنسبة للجنة ديال الاستثمارات ما تيمكن لنا تقبلو شي استثمار إلا بعد أننا تثبت بأن ما غاديش يكون عنده واحد الانعكاس بيئي بالنسبة للمواطنين، لأن الهدف ديالنا وهو نخدو جيل المستقبل من الشباب ونضمن لهم إن شاء الله أنهم يعيشوا في بيئة تكون في المستوى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك، السيد الوزير، على مساهمتك القيمة في هاته الجلسة، والآن ننقل إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير التجهيز والنقل، وقد تم تأجيل السؤالين من طرف رئيس فريق التجمع الدستوري الموحد، السؤال الأول متعلق بتأخر حالة الخطوط الملكية الجوية المغربية، والثاني متعلق بالترخيص للنقل المدرسي ببعض المناطق.

الآن ننقل إلى آخر سؤال مبرمج في هذه الجلسة وموضوعه فك العزلة على العالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير، المطالبة بفك العزلة على العالم القروي والعمل على ربطه بالطرق الرئيسية المؤدية إلى المدن والطرق السيارة أصبح أمرا ضروريا من أجل استكمال التنمية المستدامة لتحقيق التنمية الجهوية على غرار المخططات الوطنية.

- إنجاز مطارح مراقبة النفايات المنزلية في جميع المراكز الحضرية بنسبة 100% في أفق 2020؛

- إغلاق وتأهيل جميع المطارح الحالية، اللي هي في غير المعايير الدولية في أفق 2015؛

- برمجة تهيئة 40 مطرحة عشوائيا برسم سنة 2011، وبرمجة تهيئة 145 مطرحة عشوائيا في الفترة ما بين 2012 و2015؛

- تطوير عملية فرز وإعادة تدوير النفايات عبر مشاريع نموذجية للوصول إلى مستوى تدوير 20% في أفق 2015. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد المكي الحنكوري:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، اللي لاحظنا لا يعقل في الوقت ديالنا أنه تندخلو مدن كبرى اللي عندها واحد الصيغة سياحية وواحد الوجه سياحي، وتنستقبلو بروائح كريهة وبأكياس كحلة تدير وبالداوخن، لا يعقل، هاذ الشي راه ما تيشرفش بلادنا، وبالأخص أن بلادنا عندها رهانات بالنسبة للسياحة، خصنا لا بد هاذ الشي يتدار في إطار واحد القانون وواحد المخطط اللي لما لا يعاقب اللي ما دارش نبدو بالمواطنين حتى لآخر.

وبالنسبة للمعالجة، السيد الوزير، راه ما كاينش احترام المعالجة، هناك واحد العدد ديال الناس اللي ساكين قراب كيحتجوا، لأن اعطاهم وعود بأن ما كاين لا رجة، وإذا به كلشي كدوب، أي يستحيل تسكن في مكان قريب فيه محطة ديال النفايات، لأن ما كاينش التتبع، وبالأخص دابا التدبير اللي أخذوه شركات راه ما كاينش تتبع، ما كاينش احترام ديال طرق المعالجة.

لهذا، كتسنناو منكم، السيد الوزير، باش تصدر واحد الدفتر ولا واحد لآخر اللي فيه كل واحد يتحمل مسؤوليته لأن مشكل البيئة مشكل كبير وكتعرفوا الدور ديالو في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هل لديكم تعقيب السيد الوزير؟

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة (نيابة عن السيد كاتب النولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة):

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار على الملاحظات.

بالنسبة للنقطة الأولى، طبعاً السنوات الأخيرة أو الثلاث سنوات الأخيرة، المواسم الشتوية عرفت تساقطات مطرية استثنائية جداً اللي تسببت في أضرار ديال شبكة الطرق، هذه الأضرار ديال شبكة الطرق جعلت الحكومة توفر ميزانية استثنائية لإصلاح أضرار هذه الفيضانات.

بغيت نشير للسيد المستشار المحترم على أنه الميزانية السنوية عادة المخصصة لإصلاح أضرار الفيضانات، لأنها دائماً كتكون شوية ديال أضرار الفيضانات، كتكون في حدود 80 مليون ديال الدرهم عادة، الآن على مدى الثلاث سنوات الحالية يعني كنتيجة للأضرار ديال الفيضانات خصصنا ما يناهز مليار و900 مليون ديال الدرهم على ثلاث ميزانيات.

إذن المجهود مضاعف جداً ب 7 أو 8 مرات المجهود العادي الذي يستثمر في إصلاح أضرار الفيضانات، إذن خصصنا برنامج ديال مليار و900 مليون ديال الدرهم لإصلاح أضرار الفيضانات، الثلاثين منه راه ينجز حالياً والثالث الآخر مبرمج خلال ميزانية سنة 2011، إذن هذا تبيين واحد المجهود حقيقة استثنائي جداً، ولكن ملي نتقارنو هاذ المجهود مع المبلغ ديال أضرار الفيضانات تيوصل هذا المبلغ إلى 2 مليار و900 مليون ديال الدرهم.

إذن تبقّى لنا واحد الخصاص ديال تقريبا مليار ديال الدرهم، هاذ الخصاص ديال مليار ديال الدرهم اللي هو ثلث الأضرار، مازال ما استطعنا نعبئ لو الميزانية الضرورية باش نصلحوه وغادي نبرمجها انطلاقاً من سنة 2011 و2012، يعني حسب الميزانية اللي غادي يمكن لنا نخصصوها لهاذ العملية.

فيما يخص البديل ديال الطريق السيارة، أوكد للسيد المستشار بأنه قطاع الطرق اللي ذكرته ليس جامد أو مكتوف الأيدي، راه يتم وينهي الدراسة الخاصة بهاذين البدلين، وإن شاء الله غادي نبدأ في الإنجاز ديالها في أقرب وقت، إذن الالتزام الذي اخذناه على العاتق ديالنا غادي نجزه إن شاء الله في أقرب وقت.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكراً السيد الوزير.

بشرتون بالخير، نتمنى أنه هذا المشروع اللي هو البدلين ما بين فاس ومكناس، بحيث الطريق السيارة، وغادي تسمحو لي، السيد الوزير، الطريق السيارة مكناس فاس شبه قادوس، أنا أظن بأنه جميع المربع اللي هو متواجد ما بين هاذ جوج المدن لا يستفيد من الطريق السيارة وما كيغرفش أشنو هي الطريق السيارة. ولهذا أتمنى أن هذا المشروع يشوف النور في هاذ السنة، لأن نحن على نهاية الولاية ديالكم الثانية، وأتمنى أنكم

السيد رئيس،

فك العزلة، غادي تسمحو لي، أخاف أن يصبح هذا الأسلوب مجرد جملة نستعملها غير لإرضاء ساكنة البوادي والقرى، بحيث أنا غادي تسمحو لي، السيد الرئيس، واحد المجموعة من الطرق الرئيسية الإقليمية اللي عرفت تدهور كبير منذ الأمطار اللي عرفتها بلادنا الغزيرة 2008، لحد الآن مازال ما تصلحناش، السيد الوزير، وما تتطلبش واحد الإصلاحات كبيرة، وطرق اللي هي مستعملة بواحد الطريقة كبيرة جداً.

السيد الرئيس،

السيد الوزير، اسمحو لي عندي كذلك ملاحظة فيما يخص الطريق السيارة، الطريق السيارة أننا اليوم نعرف في بعض المناطق، واسمحو لي تتكلم على الجهة اللي أتني إليها، اللي هي جهة مكناس تافيلالت، عندنا الطريق السيارة اليوم يربط مدينة مكناس بمدينة فاس، مرحباً، هذا نتعرفوه من المشاريع المهيكلة، ولكن واش المشاريع المهيكلة اليوم ضد العالم القروي وضد البادية؟

أتمنى كيف كتعرفوا، السيد الوزير، وواعدتونا في هاذ القبة المحترمة بأن هاذ المشروع غادي يشوف النور في 2009، احنا اليوم في 2011 وهذا المشروع مازال ما شاف النور، أي البديل ديال سبع عيون وعين تاوجطاط، بحيث هاذ البديل راه يساهم بكثير في فك العزلة، هاذ البديل غادي تستافد منو ما يقرب على 20 جماعة، زائد شرق مدينة وغرب مدينة أخرى، شرق مدينة مكناس وغرب مدينة فاس.

ولهذا، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير خصمك تتعاونوا معنا، هذا المشروع طلبناه منكم عدة مرات، وراسلنا المديرية التابعة لكم، اللي هي مديرية الطرق فيما يخص بعض الطرق الإقليمية ولا جواب ولا حركة من المديرية اللي كتشرفوا عليها.

ولهذا، الله يجازيكم بخير، السيد الوزير، بغيناكم تضربوا الفك في ذوك الطرق اللي تدهورت جراء الأمطار اللي عرفتها سنة 2008 و2009.

وشكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد كريم غلاب، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فالسؤال اللي تيطرحو السيد المستشار انكب على جوج مواضيع، الأول هو إصلاح الطرق من أضرار الفيضانات، والثاني تيهم بديل على الطريق السيارة ما بين فاس ومكناس أو بدلين.

الوقت باش نكملو الدراسات.

فيما يخص يعني الطرق، أعتنم فقط هاذ الفرصة باش نذكر بأن، لا على الجهة اللي تتنوب عليها، السيد المستشار، ولا على الصعيد الوطني، هناك برنامج طموح اللي هو البرنامج الوطني الثاني ديال الطرق القروية، اللي فيه 15500 كلم موزعة على جميع الأقاليم حسب الحاجة ديال كل إقليم لفك العزلة، اللي هو عدد السكان الذين يحتاجون إلى إيصالهم الطرقات، هاذ البرنامج ديال 15500 كلم بدينا في الأشغال ديال أكثر من الثلثين، أي أكثر من 10000 كلم راها الآن أنجزت أو هي في طور الإنجاز، وما تبقى راه مبرمج في سنة 2011 وسنة 2012.

إذن الثلث ديال البرنامج غادي يتنجز تقريبا في سنتين، هذا غادي يعطي واحد الحيوية قوية لعملية فك العزلة في المستقبل القريب، لا على حمة مكناس ولا على باقي الجهات، ولا شك أن العمليات اللي ذكرتها، لا هي ولا تلك المتعلقة بإصلاح أضرار الفيضانات ستدرج في هذه البرامج. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارين، على مساهمتكم القيمة والتمينة في هذه الجلسة. ورفعت الجلسة.

تحققوا هذا المشروع قبل ما تسالي الولاية ديالكم.

فيما يخص السؤال ديالنا كان يشير بطبيعة الحال لواحد البرنامج اللي هو المخطط الجماعي الاستراتيجي للتنمية في أفق 2015، ما غاديش نتذكر عليه لأنه بدأ، ولهذا أتمنى حتى هذا البرنامج يكون برنامج ناجح.

وراسلنا مديرية الطرق على غرار مجموعة من الطرق ولكن ما توصلنا حتى بشي جواب، واتصلنا بالمسؤولين ديال مديرية الطرق هاتفيا فيما يخص مجموعة من الطرق الإقليمية بإقليمي مكناس والحاجب، وهاذ الشي راه عند المديرية الموقرة اللي تابعة للوزارة ديالكم، السيد الوزير، وأتمنى تتعاونوا معنا فيما يخص إصلاح وترميم هذه الطرق.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الآن الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

بغيت فقط غير أؤكد فقط للسيد المستشار على أنه ما قلته وارد بالنسبة للبدلين، وأذكر بأنه أحد الأمور اللي جعلت أنه هاذ البدلين تأخروا هو أنه كان واحد الوقت فكرة اختيار ما بين البدلين، وهذا الاختيار صعب على المسؤولين المحليين وفي الأخير الوزارة يعني باش تسهل الأمور وافقت على إنجازها معا، وهذا اللي تطلب المزيد من